

يحيى حمّودة ومنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة الانتقالية 24 كانون الأول (ديسمبر) 1967 – 1 شباط (فبراير) 1969

سميح حمّودة - جامعة بيرزيت

تبحث هذه الورقة في تاريخ الفترة الانتقالية من حياة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، وهي فترة حرجة من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية جاءت عقب الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية أمام جيش العدوان الإسرائيلي في حزيران (يونيو) 1967م. ابتدأت هذه الفترة برضوخ مؤسس المنظمة ورئيس لجنتها التنفيذية أحمد الشقيري لطلب غالبية أعضاء اللجنة منه الاستقالة، وقيامه بتقديم استقالته بعد تمّنع ومقاومة، ومن ثمّ انتخاب المحامي يحيى حمّودة رئيساً بالوكالة للجنة التنفيذية. وقد انتهت الفترة بانتخاب الناطق الرسمي باسم حركة فتح، ياسر عرفات (أبو عمّار)، رئيساً للجنة التنفيذية لم.ت.ف. في مطلع شباط (فبراير) 1969م.

شهدت الفترة الانتقالية تغييرات تنظيمية وإدارية وقانونية عديدة هدفت إلى إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل مواجهة تحديات ما بعد هزيمة 1967م، وكان منها التأسيس العملي لضمّ الحركات والتنظيمات الفدائية للمنظمة؛ وإعادة بناء المجلس الوطني الفلسطيني ليمثّل التنظيمات والفئات والقوى الفلسطينية المتعددة، والتي لم تكن جميعها ممثلة في المجرى السابق؛ واستبدال الميثاق القومي الفلسطيني بالميثاق الوطني الفلسطيني؛ وتعديل اللوائح والقوانين الداخلية للمجلس واللجنة التنفيذية للمنظمة، وكذلك تأسيس قوات التحرير الشعبية، التي قامت بدور في العمليات المسلحة ضد إسرائيل، وأخيراً تأسيس مركز التخطيط الفلسطيني للقيام بالتخطيط الإستراتيجي والعلمي لأعمال المقاومة الفلسطينية الهادفة لتحرير فلسطين. ولهذه الفترة أهمية خاصّة في سياق تطور الفكر السياسي الفلسطيني، إذ أنّ المنظمة أكّدت خلالها الموقف الفلسطيني الرافض لقرارات الأمم المتحدة التي أوصت بتقسيم فلسطين (قرار رقم 181)، وأعطت الشرعية للكيان الصهيوني واعترفت بدولته (قرار رقم 273 للعام 1949)، كما بلورت موقفاً رافضاً لقرار مجلس الأمن رقم 242 الذي صدر في كانون الأول (ديسمبر) 1967م من أجل تسوية سياسية للصراع العربي-الإسرائيلي، وقد افترق هذا الموقف من القرار مع موقف النظام الرسمي العربي الذي مال للتسوية السلمية عقب هزيمته في حرب حزيران (يونيو) 1967. ستعرّف هذه الورقة بالفترة الانتقالية من خلال:

- أولاً، عرض حياة يحيى حمّودة (1909-2006م) وأفكارها السياسية؛
- ثانياً، عرض السياق التاريخي لهذه الفترة، وكشف ما تمّ خلالها من أحداث وتطورات، وتغييرات في علاقات م.ت.ف. بمصر والأردن وسوريا.

- وثالثاً، عرض الفكر السياسي والبرنامج العملي اللذين طرحتهما اللجنة التنفيذية الانتقالية.

أولاً: حياة رئيس اللجنة التنفيذية خلال الفترة الانتقالية

من هو يحيى حمودة¹

ولد يحيى إسماعيل موسى حمّودة في قرية لفتا² في شهر آذار (مارس) من عام 1909 كما هو مدوّن في شهادة ميلاده العثمانية واسمه فيها "محمد يحيى" ، بيد أنّه اشتهر بالجزء الثاني من اسمه المركّب. كان مولده في زمن كانت فيه فلسطين جزءاً من الدولة العثمانية. والده إسماعيل حمودة من وجهاء قريته وقرى بني مالك³، وقد ولي مخترة القرية سنة واحدة عام 1919، وكان عضواً في اللجنة الإدارية للجمعية الإسلامية المسيحية بالقدس في هذه السنة⁴، وقد توفي عام 1921 بداء السكري. استذكر يحيى حمّودة يوم وقف والده في الشوارع يوزّع "الزلابية" على الجنود العثمانيين وهم يفرّون بعد هزيمتهم عام 1917 من مسحبين من القدس تحت وطأة القصف الإنجليزي وخذاه مخضبان بالدموع يبكي ضياع الدولة الإسلامية. وكان لوالده أراضٍ في "الضليل"، بمنطقة مادبا في شرقي الأردن، يزرعها قمحاً ليكون زاداً للعائلة، حيث أنّ لفتا ذات طبيعة صخرية، وكان أهلها يعملون بأعمال الحجر والبناء أكثر من عملهم بالزراعة. وقد كان رحمه الله كريماً لدرجة أنّ الحاكم العثماني أعفاه من الضرائب لما رأى من كرمه وحسن ضيافته لجمع غفير من عشائر بني صخر وفدوا لزيارته.

درس يحيى القرآن الكريم في القرية بإشراف معلّمٍ لحولي استدعاه والده ليقوم بتعليمه مع عدد من أبناء عمّه، فحفظ جزءاً غير يسير من القرآن الكريم ومن حماسة أبي تمام، وكان والده يستدعيه لينشد ما يحفظ من الحماسة أمام المملأ المجتمعين في ضيافته. والتحق بعد ذلك بـ"مدرسة شنلر" المعروفة باسم مؤسسها الألماني الدكتور شنلر، وكانت تُسمّى أيضاً بـ"دار الأيتام السوريّة"، وهي واقعة على أراضي القرية الفسيحة، وكان منزل العائلة قريباً منها. درس حمّودة في "مدرسة شنلر" الصفوف الأولى حتى عام 1919م، لينتقل بعدها إلى المدرسة "روضة المعارف" في القدس والتي أسّسها الشيخ محمد الصالح رحمه الله، وكان يديرها آنذاك اسحق درويش، ابن أخت الحاج أمين الحسيني مفتي القدس لاحقاً، وقد كان أحد مدرّسيها قبل أن يتولّى منصب الإفتاء. انضمّ حمّودة في روضة المعارف إلى كشافتها، وكان من ضمن الفريق الذي وفد عام 1920م على الملك فيصل بن الحسين في دمشق لمبايعته ملكاً على سوريا، فكافأهم بالكسوة والهدية. وقد مكث حمّودة تلميذاً في روضة المعارف سنتين. وفي عام 1921م التحق بالمدرسة الرشيدية ودرس فيها حتى عام 1925م، وكان من مدرّسيه فيها: رشدي شعث وإبراهيم نسيبة وعبد القادر الشهابي وسعد الدين عبد اللطيف وغيرهم. تفتّح الوعي الوطني لحمّودة خلال دراسته في الرشيدية، فقد كان يشارك في المظاهرات التي تدعو لها اللجنة الوطنيّة برئاسة موسى

كاظم باشا الحسيني ضد الاحتلال البريطاني.⁵ التحق بعد أن أنهى الدراسة في الرشيدية بدار المعلمين في القدس⁶ من سنة 1925م وحتى 1927م، وكان يديرها آنذاك أستاذه المرّي "خليل طوطح"، من رام الله، وقد نضج اتجاهه العربي والوطني في دار المعلمين بفضل أستاذه درويش المقدادي، الذي أثر بعددٍ كبيرٍ من طلابه، ومنهم نقولا زيادة.

رفض حمّودة بعد تخرّجه من دار المعلمين أن يصبح معلماً وفضّل الالتحاق بوظيفة في دائرة حاكم اللواء بالقدس⁷، فعين بوظيفة كاتب في الدائرة وذلك سنة 1929م. وعن طريق الوظيفة تعرّف بالعاملين في الحركة الوطنية الفلسطينية، والتحق في صفوفها، وأخذ يشارك في الأعمال الوطنية منذ أحداث البراق سنة 1929م. وذكر حمّودة في مقابلة مع الصحافي محمد داودية نشرتها صحيفة الشعب الأردنية⁸ أنه كان في ثورة 1929م يحمل "فرداً" -يقصد مسدساً- ضخماً اشتراه من جارٍ ألماني واستعمله خلالها، وقد أشار في المقابلة مع داودية إلى دور أهل لفتا في إشعال هذه الثورة ومشاركتهم فيها.

مال في بداية حياته السياسية لحزب المجلسيين، أنصار الحاج أمين الحسيني، وقد لعب دوراً حاسماً في ترجيح كفة الدكتور حسين فخري الخالدي والفوز بانتخابات بلدية القدس عام 1934م،⁹ والتي كانت المنافسة فيها شديدة بين الخالدي، المتحالف مع المجلسيين، وبين رئيس البلدية منذ 1920م راغب بيك النشاشيبي، والذي قال حمّودة عنه في مقابلة مع الكاتب إنّه كان معروفاً بمهادنته للإنجليز وحرصه على علاقات ودية وحسنة معهم، وقد حرّض حمّودة أهالي قرية لفتا، والذين كانت قريتهم قد ضمتّ لحدود بلدية القدس، على انتخاب الخالدي، ففعلوا وأسقطوا النشاشيبي.

دعم حمّودة الثورة الفلسطينية عام 1936 بصورة سرّية كونه موظفاً حكومياً، وقد مكثالقائد السوري سعيد العاص¹⁰ في بيته فترة من الوقت بعد قدومه من سوريا للمشاركة في الثورة. وكان لحمّودة دور في تهريب عبد القادر الحسيني إلى العراق بعد أن قبض عليه الإنكليز جريحاً عقب معركة الخضر التي استشهد فيها العاص. وقد رأى حمّودة أنّ ثورة 1936 كانت ثورة بكل معنى الكلمة ونهوضاً شعبياً لا يخضع لسيطرة أحد، وأنها أسهمت في تخفيف حدة الهجرة اليهودية السرية. كان لحمّودة دور خلال الثورة في عقد المؤتمر الوطني لقرى بني مالك، (64) قرية، وهو المؤتمر الذي كان له دور في تنظيم وتسليح الفلاحين.¹¹ وتورد عابدة النجار اسم يحيى حمّودة ضمن المعتقلين في عوجة الحفير خلال الإضراب والثورة سنة 1936م،¹² وتروي عنه جانباً من المعاناة النفسية التي كانت السلطات البريطانية تسببها للمعتقلين، ويضرب مثلاً على ذلك أنّه حين توفيت والدته صدقية وهو في المعتقل سنة 1936م، "سمح له بحضور جنازتها وهو مقيد اليدين برفقة شرطين مسلحين، ثمّ أعيد للسجن مباشرة بعد الجنازة ليتقبل العزاء من المناضلين."¹³

وحين عادت الثورة للاشتعال في العام التالي بعد صدور توصية لجنة بيل بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود قام حمّودة بجمع تبرعات من موظفي الحكومة ، واشترى عن طريق أصدقاء عراقيين له 36 بندقية من العراق ، وقدمها للثوار الفلسطينيين، وقد لفت جمعه للتبرعات نظر موظف يهودي يعمل معه في ذات الغرفة بدائرة "حاكم اللواء بالقدس" ، فوشى به للإنجليز الذين حضروا إلى مقر الحاكمية واقتادوه إلى سجن "القشلة" في القدس، و قد ذكر عزة دروزة اعتقال حمّودة في يومياته نقلاً عن صحف بيروت،¹⁴ خلال الفترة من 19 إلى 23 تشرين الأول (أكتوبر) 1937م، فذكر أنّ الاعتقال طال أيضاً حمدي الحسيني من غزة، وعلّق دروزة على حمّودة بالقول إنه "موظف في دائرة حاكم القدس، ومعروف بوطنيته ونشاطه".¹⁵ طرد حمّودة من عمله فور اعتقاله بكتاب من المندوب السامي آرثر واكهوب. وعن فترة اعتقاله ذكر حمّودة لابنة أخته د. عايدة النجّار أنّه كان يردّد في السجن بيتاً من الشعر لأحمد شوقي:

وطني لو شغلت بالخلد عنه نازعتني إليه بالخلد نفسي

وقد قال إنّ هذا البيت ظلّ هاجسه مدى الحياة.¹⁶ كما استذكر جوع المعتقلين للصحف التي كانت تهرب لهم في طناجر الطعام، والتي كانت كبيرة لدرجة أنها كانت تطعم عدداً من المعتقلين.¹⁷

أ مريض حمّودة ثلاث سنوات في الاعتقال منتقلاً من سجن القشلة بالقدس إلى سجن عكا ثم إلى سجن عتليت . وفي رسالة من المعتقل عبد الرحمن السفاريني أرسلها من معتقل عتليت لصهره أحمد عبد القادر عشاير بتاريخ 23 آذار (مارس) 1939م ذكر أنّه بتاريخ 17 آذار (مارس) ذات العام أحضر للسجن ثمانون شخصاً من القدس، منهم يحيى حمّودة وقريبه حسين،¹⁸ وقد بقي حمّودة في معتقل عتليت إلّا أن أطلق سراحه في تشرين الأول (أكتوبر) 1940م، ولم يقمّ طيلة اعتقاله لأية م حاكمة. وكان قرار الحكومة الإنكليزية إطلاق سراح السجناء السياسيين الفلسطينيين بسبب رغبتها في كسب ودّ الفلسطينيين وولائهم لهافي الحرب القائمة بينها وبين ألمانيا، وقد اشترطت الحكومة عليه وعلى باقي المعتقلين السياسيين دفع كفالة وإثبات الوجود يومياً ثلاث مرات في النهار لدى أقرب مركز شرطة، ومنع حمّودة لفترة من مغادرة القدس بتاتاً، وفرضت عليه الإقامة الجبرية فمنع من مغادرة المنزل بعد الساعة السادسة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً. ولم يستطع بسبب هذه القيود القيام بأي تحرك سياسي.

كان حمّودة قد دخل سنة 1936م طالباً مسائياً في مدرسة الحقوق بالقدس، وظهرت نتائج السنة الأولى وهو في السجن، ومنعته السلطة البريطانية من إكمال الدراسة في المعتقل، وبعد إطلاق سراحه تقدم بطلب للذهاب إلى بيروت للدراسة في الجامعة الأمريكية، وأعطاه المرّي الفلسطيني المعروف أحمد سامح الخالدي كتاب توصية، ف قبلته الجامعة والتحق بكلية الحقوق طالباً في السنة الثانية عام 1941م. وحسب ما ذكره زميله في الجامعة آنذاك الدكتور

حازم نسبية فقد كان " الشعلة الوضاء من الوطنية العربية الأصيلة ¹⁹ . ويقول نسبية إن حمودة شارك في نشاطات حركة القوميين العرب في الجامعة الأمريكية في بيروت ، التي كان منظرها ومنظمها الدكتور قسطنطين زريق، وأنه ألقى خطاباً في اجتماع حاشد للحركة عقد في قاعة الوست هول في نهاية عام 1943 تحدّث فيه عدد آخر من طلبة الجامعة من البلدان العربية المختلفة. ²⁰

أكمل حمودة الدراسة في بيروت إلى أن تخرج سنة 1943م، ولأنه كان متفوقاً في دراسته فقد عرض عليه أستاذ الفلسفة في الجامعة الأمريكية الدكتور شارل مالك منحة للتخصص في الفلسفة في أمريكا، ولكنّه رفض ذلك العرض بالوغم من أنّه كان عرضاً مغريباً، وعاد إلى القدس ليفتتح أول مكتب محاماة له أمام "سجن المسكوبية" عام 1943، وكانت أول قضية ترفع فيها تتعلق بمحاولة اليهود الاستيلاء على قطعة من الأرض كانت قد اشترتها عائلة خليل اللفتاوية من عائلة رصاص المقدسية، وزرعتها بالكروم والأشجار فعرفت بـ"كروم دار خليل" ²¹، وقد قاموا بتزوير حجج ووثائق لإتمام البيع، ولكن حمودة كشف للمحكمة التزوير فأبطلت المحكمة البيع، ليكسب حمودة أول قضية استلمها في حياته المهنية. ورغم عمله في المحاماة فإنه لم ينقطع عن الاهتمام بالشأن السياسي والوطني. يستذكر حازم نسبية أنّه بعد العودة إلى القدس من الجامعة الأمريكية ببيروت كان يلتقي بحمودة وآخرين ويتحدثون حول الأوضاع العامة، ويصف نسبية صديق حمودة بصدق الوطنية والخلو من الأنانية والطموحات الشخصية، وبلتركيز على العطاء والنشاط المتميز. وخلال هذه الفترة توثقت علاقات حمودة بموسى العلمي، الذي كان قد عاد من المنفى سنة 1943م، وعاد لمزاولة المحاماة، وبدأ سنة 1944م بدعم مالي وسياسي من الحكومة العراقية بمشروع المكاتب العربية للدعاية للقضية الفلسطينية في لندن ونيويورك وبيروت، وصندوق إنقاذ الأراضي، كما باشر بالمشروع الإنشائي بأريحا، بهدف تطوير الزراعة في فلسطين. وقد رفا العلميو جماعته "شعار" المزارع النموذجية المضادة" وهو مشروع كان الهدف منه إنشاء مزارع جماعية للعرب بهدف منع هجرتهم وتقديم دليل للرأي العام العالمي على أن العرب لا يقلون كفاءة عن اليهود ²²، كما توثقت علاقة حمودة في هذه الفترة أيضاً بوصفي التل الذي كان يعمل مع العلمي في المكاتب العربية. وكانت العلاقة بالعلمي إعلاناً عن ابتعاد حمودة عن معسكر الحاج أمين، الذي أخذ يناهض العلمي ومشاريعه، ويتهمه بالخيانة. وحسب ما قاله حمودة للكاتب فإن حمودة كان يرى أن الدور السياسي للحاج أمين قد انتهى حين تحالف مع ألمانيا النازية وقائدها أدولف هتلر.

في أواخر سنوات الانتداب، وتحديدًا في صيف 1945، اشترك حمودة مع عدد من القوميين العرب في تأليف حزب الشعب، وقد شارك في تأليفه الدكتور عمر الخليل من حيفا، والمحامي حنا نقارة، وفريد السعد، ويذكر نقارة في مذكراته أنّ اجتماعاً عقد في منزل الدكتور

الخليل تقرر فيه انتخاب لجنة لوضع دستور للحزب، فتألّفت اللجنة من المحامي تحسين كمال والمحامي يحيى حمّودة ومالك المصري سكرتير جمعية العمّال العرب في نابلس والمحامي مجد توفيق يحيى وحنّا نقارة. ويقول نقارة إنّ مسودة الدستور وضعت ونوقشت في رام الله، وبحث المؤسسون في مسألتين طرحهما نقارة، والذي كان متأثراً بأفكار عصابة التحرر الوطني، الأولى مسألة أن يكون هدف الحزب إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، وأن يتم التفريق بين اليهودية والصهيونية، ويضيف بأن يحيى حمّودة ومالك المصري وافقا على اقتراحي نقارة منذ البداية، ثم وافق الجميع بعد نقاشٍ طويل. يضيف نقارة أن اجتماعاً عامّاً آخر عقد في منزل الدكتور الخليل بحيفا نوقشت فيه الصيغة النهائية للدستور، وأن نقاشاً دار حول الفقرتين المتعلقةتين بالدولة الديمقراطية وبالتفريق بين اليهودية والصهيونية، ويقول إن انقساماً حصل بين المجتمعين، إذ عارض عدد منهم ما طرحه نقارة وأقرته لجنة الدستور، فجرى تصويت تمّ فيه الموافقة على الفقرتين بأغلبية ضئيلة، تقرر بعدها إعداد العدة لتأسيس الحزب وإعلان قيامه، وتأسيس جريدة تنطق باسم الحزب وتحمل اسمه في يافا. إلا أنّ تحسين كمال، والذي كان قريباً من الحزب العربي، حزب الحسينيين، سرّب الدستور لجريدة اللواء، الناطقة باسم الحزب العربي، والتي قامت بالهجوم على فكرة تأسيس الحزب، واعتبرت أهدافه خارجةً عن أهداف الأمة، ممّا أدى إلى فشل تأسيس الحزب.²³ وفي حين يعزو نقارة فشل تأسيس الحزب إلى كلايتون، مدير الاستخبارات البريطانية في الشرق الأوسط، والذي شعرت حكومته أن الحزب "سيملأ الفراغ السياسي في البلد، بمفاهيمه وتوجهاته الجديدة"،²⁴ فإنّ يحيى حمّودة يعزو الفشل ل معارضة العائلات الإقطاعية وشبه الإقطاعية التي مارست نفوذاً على الناس وكانت موالية للسلطات البريطانية وهي أول من اتصل لاحقاً باليهود وحاورهم حفاظاً على مصالحهم.²⁵

كتب حمّودة مقالات مناهضة للانتداب البريطاني في فلسطين وسياسته الصهيونية في الصحف الفلسطينية، وفي العام 1947 كتب مقالةً تحريضية في جريدة **القرية العربية**، وكان قد أصدرها سنة 1946م ابن أخته عارف النجار، ندّد فيه ببريطانيا وسياستها الاستعمارية وتحيزها للصهيونية، وقد أغلقت الحكومة الانتدابية الجريدة بسبب هذا المقال.²⁶ ساهم رجال من قرية لفتافي الحرب بين العرب والصهاينة التي تلت صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، وهاجموا القوافل اليهودية التي تمر قرب القرية في طريقها من باب الواد نحو القدس، كما نشبت معارك في أراضي القرية وفي روميما بين مقاتلي القرية والصهاينة في 27 كانون الأول (ديسمبر) 1947م. وقد تسبب هذا في قيام العصابات الصهيونية بعمليات انتقامية من القرية، فقامت في ذات اليوم بنسف منزل الحاج محمود اللفتاوي في روميما ومعه مصنع "الكازوز" الملحق به، وألقوا قنبلة على مقهى صالح عيسى، وفي اليوم التالي عادوا وهاجموا المقهى بالمدافع الرشاشة وقتلوا ستةً من أهل القرية.²⁷ وقد

أدت هذه الأحداث إلى بدء أهل القرية بالرحيل عنها، وقد اكتمل هذا الرحيل بعد مذبحه دير ياسين (9 نيسان (إبريل) 1948). إلا أن المقاتلين من أبناء القرية استمروا في القتال في القرى المجاورة، وفي القدس نفسها، وقد استشهد أحدهم في 22 أيار (مايو) 1948م أثناء نسف الحي اليهودي في البلدة القديمة.²⁸ شارك حمّودة في تسليح المقاتلين من أهل القرية، وقد عثرنا بين أوراقه على وثيقة مؤرخة في 29 أيار (مايو) 1948م تشير لتسليمه خمساً وعشرين بندقية لمقاتلين من شباب لفتا، وبندقية أخرى سلمت في 12 حزيران (يونيو) لشاب آخر.²⁹ وكان بعد انتهاء الانتداب وحصول الفراغ في فلسطين قد اقترح إقامة حكومة عربية في فلسطين فوراً، ولما عرض الأمر على الحاج أمين رفض الفكرة، واعتقد حمّودة، حسب ما رواه لمحمد داودية لاحقاً، أنه نتيجة طغيان الشعور الشعبي بقيادة الحاج أمين فقد كان أي أمر معارض لقيادته يعتبر خروجاً وخيانة من قبل الناس، وكان ذلك سبباً في فشل تشكيل تنظيمات مستقلة عنه.

مع تردّي وضع المقاومة وانهارها رحل حمّودة إلى مدينة رام الله، و افتتح فيها مكتباً للمحاماة. وحين عقد مؤتمر أريحا برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري بتاريخ 1 كانون الأول (ديسمبر) 1948م، شارك حمّودة في عضواً ضمن وفد عن مدينة القدس برئاسة موسى عبد الله الحسيني³⁰ وعضوية علي الدجاني وداود الحسيني، وآخرين. واتخذ المؤتمر قراراً يقضي بوحدة الضفة الغربية مع الضفة الشرقية تحت ظل الحكم الأردني الهاشمي، وقد انطلق مؤيدو ضمّ الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية من الحاجة للاستعانة بالجيش العربي الأردني لمواجهة القوة الإسرائيلية الفتية، والتي كانت تهدد القدس وتطمع لاحتلال كامل فلسطين.

وفي 26 كانون الأول (ديسمبر) 1948 عقد مؤتمر في مدينة رام الله بقاعة سينما دنيا لعموم أهالي رام الله وقضاؤها، وذلك بدعوة من عمر مطر، القائد العسكري العام للضفة الغربية. وقد حضر المؤتمر الملك عبد الله بن الحسين، وحضره من الشخصيات الحكومية وزير الداخلية فلاح المدادحة، وقائد منطقة القدس عبد الله التل، والقائد الإنكليزي اشتين، وعمر مطر ومساعده أحمد الخليل، وضابط الشرطة نديم السمان، وخالد الحسيني قائد الجهاد المقدّس بعد استشهاد عبد القادر الحسيني، وضابط شرطة القدس. وحضر المؤتمر عدد من الشخصيات الشعبية والوطنية ومن اللاجئين الفلسطينيين، منهم الدكتور داود الحسيني، والدكتور موسى عبد الله الحسيني، وبرهان الحسيني، ويحيى حمودة، وعبد الله الريماوي، وخلوصي الخيري، وكمال ناصر. وقد أيدّ المؤتمر قرارات مؤتمر أريحا الداعية لضمّ الضفتين الشرقية والغربية تحت حكم الملك عبد الله.³¹

كما شارك حمّودة في مؤتمر عروبة القدس الذي عقد في 31 كانون الثاني (يناير) 1949 في قاعة المتحف الوطني الفلسطيني، بهدف المحافظة على عروبة القدس وإسماع صوت القدس العربية للعالم، وقد ترأس المؤتمر السيد كميل شمعون أحد شخصيات لبنان

المعروفة، حيث افتتح المؤتمر السيد راجي صهيون تبعه عبد الله التل بصفته حاكم القدس ثم أنور الخطيب رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر رئيس المجلس البلدي، فكميل شمعون رئيس المؤتمر، تلاه الشيخ حلمي المحتسب ليلقي كلمة المجلس الإسلامي الأعلى، ثم الأب إبراهيم عياد بكلمة الطوائف المسيحية، ثم عارف العارف ود. موسى الحسيني ليلقي كلمة القدس، ثم يحيى حمودة ليلقي كلمة قضاء القدس، فللشاعر كمال ناصر وعبد الله الريماوي الذي ألقى كلمة الشباب. حيث تقرر في المؤتمر حق أهالي القدس ومنطقتها المذكورة في قرار الأمم المتحدة رقم 181 (قرار التقسيم) بأكثريةهم العربية في تقرير مصيرهم ورفض الانصياع لأي حل يسلبهم حريتهم ويخضعهم لنظام حكم دولي رفضاً باتاً.³² وفي 17 آذار (مارس) 1949 عمل حمودة على عقد مؤتمر اللاجئين برام الله، بالاشتراك مع عزيز شحادة ومحمد نمر الهواري، وقرر المؤتمر تشكيل وفد للمطالبة بتنفيذ توصيات المؤتمر لدى لجنة التوفيق الدولية وكانت تتلخص بالمطالبة بإعادة اللاجئين لبيوتهم وأملأهم التي احتلتها إسرائيل. وكان الوفد مكوناً من الهواري وشحادة وحمودة، ولكن الأخير اعتذر عن السفر للوزان مع الوفد، فانضم للوفد زكي بركات ونسيب بولص. عاد أعضاء الوفد لرام الله في حين بقي الهواري في لوزان، وأخذ ينسّق خطواته مع الإسرائيليين ويعمل لصالحهم، فأرسل له أعضاء الوفد برام الله برقية تبلغه بقرار عزله، وأن ليس لديه صلاحية لتمثيل اللاجئين الفلسطينيين في محادثات لوزان أو التحدث باسمهم.³³

وفي عام 1949م شارك حمودة في تأسيس فرع لحزب البعث في رام الله، حيث استضاف في بيته مجموعة من الوطنيين عقدوا اجتماعاً موسعاً لهذا الغرض، وحسب أحد المشاركين، د. حازم نسيبة، فقد ناقش المجتمعون دستوراً ونظاماً مقترحين للحزب، ويضيف أن هدف الحزب كان العمل لوحدة الأمة العربية وتجميع قدراتها لإنقاذ فلسطين. ويتحدث نسيبة عن إصرار ثلاثة من المشاركين، هم عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس وبرهان الدجاني، على إدخال تسمية الاشتراكي بعد حزب البعث، وتمت الموافقة على الأمر خوفاً من حدوث انشقاق في الصفوف. "وتم تأليف الحزب، وتقرر تقديم طلب إلى وزارة الداخلية لمنحه الإذن بالعمل على الساحة السياسية، مع النص على تعيين محمد أديب العامري، أميناً عاماً للحزب. بيد أن الحكومة رفضت منح الترخيص، وانفردت عقد المؤسسين الأصليين.³⁴

أصدر حمودة سنة 1950 من القدس مجلة الهدف بالتعاون مع برهان الدجاني و قد استمرت حتى سنة 1951 حيث أغلقتها الحكومة، وصدر منها خمسون عدداً عالجت قضايا سياسية وأدبية وقومية. كما شارك مع مجموعة من المحامين الفلسطينيين والأردنيين البارزين في تأسيس نقابة للمحامين الأردنيين عام 1950م، وكان من أبرز مؤسسي النقابة إلى جانب ه المحامون عبد الخالق يغمور وشفيق ارشيدات وسليمان الحديدي وفؤاد عبد الهادي وراتب دروزة وعزيز شحادة وجبرا الأنقر ورشاد مسويدومير عبد الهادي وعبد اللطيف صلاح. وقد دخل في

انتخابات مجلس النقابة في دورتين متتاليتين، عام 1951م، ولم يحالفه النجاح، و1952م، حيث انتخب عضواً في مجلس النقابة. وفي الدورة الثالثة تولى منصب نقيب المحامين الأردنيين وذلك عام 1953م.

بقي حمّودة عضواً نشطاً في الحركة الوطنية، ورفض الانتماء لأيّ حزب سياسي، بعد فشل تجاربه الحزبية السابقة، وأصبح يؤمن بالجهة الوطنية الواحدة ضد الاستعمار، ورفض تقسيم الجهد المقاوم وبعثته. واتّضحت ميوله اليساريّة في هذه الفترة، ولكن بشكل مستقل عن الأحزاب الشيوعية، فلم ينضمّ إلى أي من الأحزاب السياسية بسبب طبيعته الشخصية التي لا تتحمل القرارات الفوقية - كما كان يقول -، ولكنّه حسب توضيحه لأبنائه، بقي عربياً ملتزماً بالانتماء إلى الأمة العربية، دون إغفال البعد الإنساني، فكان ملتزماً بالدعوة لقيم العدالة الاجتماعية، وبلدفاع عنها، وكان يؤمن بقيم الحق والخير والحب والحرية وأهميتها للعلاقات الإنسانية، وكان ينحاز بطبيعته للمستضعفين والفقراء والكادحين والمظلومين. أمّا شعاره الذي كان يكرره لأولاده فكان:

إلا اثنتين فلا تفعلهما أبداً الشرك بالله والإضرار بالناس

في العام 1954 اشترك حمّودة مع الطبيب عبد الرحمن شقير³⁵ وعبد القادر الصالح³⁶ وآخرين في تأليف "الجهة" وهي كتكتل سياسي كان قريباً من اليسار عموماً، و قد أنشأتالجهة علاقات مع الاتحاد السوفيتي. ضمّت "الجهة" كثيراً من الشخصيات الوطنيّة المرموقة، وكانت اجتماعاتها عندما تُعقد في رام الله لا تُعقد إلاّ في مكتبه. وكانت أهدافها تدور حول إلغاء المعاهدة البريطانية الأردنيّة، ومعارضة الدخول في الأحلاف العسكريّة وبالأخص حلف بغداد، وإقامة حكومة أردنيّة وطنية تعمل على تعريب الجيش وإشاعة الحرّيّة والديمقراطية، بالإضافة طبعاً إلى اهتمامها بقضيّة تحرير فلسطين. وكان حمّودة من الموقعين على طلب "الجهة" بتأسيس حزب سياسي وذلك عام 1954 عندما سمحت الحكومة الأردنيّة بتأسيس أحزاب سياسيّة إلاّ أنّ هذا الطلب تمّ رفضه وأُفقلت جريدة "الجهة" الأسبوعيّة ومجلة الوطن الشهريّة التابعتان لها. كان من مرشحي "الجهة الوطنيّة" للانتخابات النيابيّة الأردنيّة لعام 1954 عن دائرة رام الله ولكنّه انسحب قبيل بدء الانتخابات. شاركت الجهة في حكومة سليمان النابلسي التي تشكلت في 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1956م من عددٍ من الأحزاب الأردنيّة بعد انتخابات برلمانية نزيهة، وقد مثّل الجهة في هذه الوزارة عبد القادر الصالح، وشغل منصب وزير الزراعة. بقي حمّودة يعمل في صفوف "الجهة" حتى 10 نيسان (إبريل) من العام 1957م حيث أجبرت حكومة النابلسي على الاستقالة، وقام الملك حسين بحلّ البرلمان وأعلن الأحكام العرفيّة سنّة واحدة، وطورد أعضاء الجهة. وقد سعت أجهزة الأمن الأردنيّة لاعتقالهم، فاختفى يحيى حمّودة عشرين يوماً في قرية قلنديّة، وكان قد ذهب إلى المطار ليغادر البلاد، وحين رآه

موظّف لفتاوي يعمل في المطار حدّره أنه سيعتقل فور معرفة هويته، فاختمى. وبقي مختبئاً حتى تمكّن سنة 1958م علي شحده³⁷، وكان علي يعمل في الجيش السعودي، من تهريبه بسيارة إلى شرق الأردن، فتوجّه إلى الزرقاء، حيث مكث فيها ثلاثة أيام. ثم أرسل خبراً إلى أصدقائه من أعضاء الحكم الوطني في سوريا طالباً مساعدته في الخروج من الأردن.

أرسل الوطنيون السوريون قوة من الجيش رابطة بين إربد والزّمثا، حيث التقاها ولبس اللباس العسكري السوري، وسافرت به القوة لدمشق، حيث مكث فيها سنة واحدة. حوكم في الأردن غيابياً، وحكم عليه بالسجن عشرين عاماً، وألغت الحكومة الأردنية جنسيته وجواز سفره. وفي دمشق عمل بعد قيام الوحدة المصرية السورية عام 1958 مع منظمة "أنصار السلام"، وهي منظمة شعبية مؤيدة للاتحاد السوفييتي، ونشأت لمواجهة الامبريالية الأمريكية، وكان يتحدث باسمها في دمشق. سافر عام 1959 من دمشق إلى بغداد لحضور مؤتمر عربي، ولفحص إمكانية الاستقرار فيها بعد تخلص ثورة تموز 1958 من حكم الهاشميين، إلا أنّ الحياة لم ترق له في بغداد، وقد عزا ذلك لانتشار الخوف بين الناس، نتيجة للإرهاب الذي كانت تقارسه حكومة عبد الكريم قاسم المتحالفة مع الحزب الشيوعي العراقي. "وفي العراق اكتشف ضحالة تفكير الشيوعيين العراقيين، وسوء سياساتهم" كما قال، فقرر السفر إلى تشيكوسلوفاكيا عام 1959، والتي مكث فيها تسعة عشر شهراً، ثم غادرها مرافقاً لو فد ألماني شرقي إلى ألمانيا الشرقية، وعاش في مدينة درزذن ثلاث سنوات، حيث عمل فيها مصححاً لغوياً في مجلة "المجلة" الصادرة باللغة العربيّة، وكان يسافر من درزذن متنقلاً بين برلين وبوخارست وصوفيا وفرصوفيا وبودابست وموسكو ومؤتمرات "أنصار السلام" ومؤتمرات "التضامن الآسيوي الأفريقي" حاملاً اسم المندوب الفلسطيني وملتقياً بالشقيري في بعض المؤتمرات.

حين تولّى خالد العظم (1900-1965) رئاسة الوزارة السورية سنة 1962، قرّر العودة لسوريا لصداقته القديمة بالعظم التي تعود للعام 1944. فغادر ألمانيا لسوريا، وحين وصل المطار لم يسمح له بالدخول لعدم حمله لجواز سفر، فطلب الاتصال بالعظم شخصياً، فأصدر العظم أوامره بالسماح له بدخول سوريا. بقي في سوريا حتى سنة 1964 حيث أصدرت الحكومة الأردنية عفواً خاصاً عنه في تشرين الأول (أكتوبر)، واشترط للعودة إلى الأردن عدم إخضاعه لأي تحقيق أو استجواب، وأن لا يطلب منه أي شيء. وحين وافقت الحكومة عاد في 8 تشرين الأول (أكتوبر) لمطار قلندية حيث استقبله جمهور غفير من أهل لفتا ومن معارفه وأصدقائه، واستقر بعدها في مدينة رام الله. ويتضح من يوميات عمر الصالح البرغوثي المخطوطة أن حمودة كان في هذه الفترة من المهمين الاشتراكية، فقد زاره ليلاً في 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1964، بعد أيام من عودته من المنفى، وبصحبه المحاميان إبراهيم بكر وعلي السفاريني "وتحدثنا كثيراً عن الاشتراكية والسياسة".³⁸

ثانياً السياق التاريخي للفترة الانتقالية

الدخول للمجلس الوطني ولجنة التنفيذ: لم يشارك يحيى حمودة بتأسيس منظمة التحرير، حيث لم يكن عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأولى التأسيسية والتي انعقدت في القدس عام 1964 لوجوده في المنفى، كما لم يشارك في الدورة الثانية، ولكن هشارك في الدورة الثالثة التي عقدت في غزة بالفترة من 20 - 24 أيار (مايو) عام 1966م، وتقرر في هذه الدورة زيادة عدد أعضاء المجلس ليصبح مجموعهم 466 عضواً، وقد أصدر المجلس الوطني في هذه الدورة مجموعة من القرارات منها تأكيد حرية العمل الفلسطيني باعتبارها ضرورة لخوض معركة التحرير، وطالب المجلس بالإفراج عن الوطنيين المعتقلين في السجون العربية، ووقف أعمال الإبعاد والتعسف ضد الفلسطينيين من قبل بعض الأنظمة العربية، ووحدة العمل الثوري. كما ناقش المجلس موضوع وجود عدد من المنظمات الفدائية الفلسطينية مؤكداً على ضرورة توحيد هذه المنظمات في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ليتم انصهار القوى الثورية الفلسطينية انصهاراً تاماً.

وفي سنة 1967م طلب أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من حمودة ومن عبد الخالق يغمور وبهجت أبو غربية³⁹ ونمر المصري الانضمام إليها، فوافقوا بشرط أن تكون القيادة جماعية، وأن تنفذ القرارات التي يتم الاتفاق عليها. وقد روى حمودة للصحفي عبد الجبار أبو غربية قصة دخوله للجنة التنفيذية فقال: "بعد عودتي من سوريا عرض علي «أحمد الشقيري» وكذلك صديقي المحامي عبد الخالق يغمور، دخول منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنني على الرغم من وطنية الشقيري الصادقة وإيمانه بقضيته، رفضت في البداية دخول المنظمة والعمل مع الشقيري، وذلك لأنه مغرم بالتصريحات الصحافية واتخاذ القرارات الفردية، ولكن بعد إلحاح شديد من الشقيري ومن صديقي يغمور، وافقت، ولكن قلت للشقيري سندخل معك المنظمة ولكن بشرط أن يكون هناك نظام يحكمنا جميعاً ونلتزم به، ونسير عليه ليضبط قراراتنا ومواقفنا، فوافق، وأذكر أنه قال لنا «مثل ما بدمك أنا بمشي»، لكنه بعد أيام قليلة عاد إلى تصريحاته الصحافية. "ويستدرك حمودة بأن الشقيري كان مخلصاً لفلسطين ووفياً لقضيته التي بقي يدافع عنها حتى نهاية حياته".

تشكلت اللجنة التنفيذية، وهي الرابعة والأخيرة خلال قيادة الشقيري، من الشقيري رئيساً وعضوية كل من يحيى حمودة، وعبد الخالق يغمور، وبهجت أبو غربية، واللواء وجيه المدني، وعبد المجيد شومان، وجمال الصوراني، وأسامة النقيب، ونمر المصري، وخالد الفاهوم، وحامد أبو ستة، ويوسف عبد الرحيم، ومجدي أبو رمضان، وسعيد العزة. وحسب بهجت أبو غربية فقد

تشكلت اللجنة التنفيذية هذه قبيل حرب عام 1967، ويقول أبو غربية إنَّ الشقيري كان يسعى منذ فترة طويلة لتوسيع عضوية الضفة الغربية في اللجنة التنفيذية، حيث تم تشكيل مجلس خاص بالضفة الغربية تمتع أعضاؤه بصلاحيات عضو اللجنة التنفيذية ويتولى المجلس تسمية الأعضاء الذين سيشاركون في اللجنة وذلك بشكل ملزم للشقيري، وأعضاء هذا المجلس خمسة عشر، ذكر أبو غربية منهم: عبد المجيد شومان ونمر المصري ويحيى حمودة وعبد الخالق يغمور وإبراهيم بكر وإسحق الدردار والدكتور داود الحسيني والدكتور صلاح عنبتاوي والدكتور صبحي غوشة. وتم اختيار كل من يحيى حمودة وعبد الخالق يغمور وإسحق الدردار وبهجت أبو غربية من بين المذكورين لعضوية اللجنة التنفيذية.⁴⁰

لم يطل الزمن بعد تشكيل اللجنة التنفيذية الجديدة حتى شنت إسرائيل عدوانها على مصر والأردن وسوريا في الخامس من حزيران (يونيو) 1967م، وبسبب هزيمة الجيوش العربية في الحرب **1967** واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة هاجر حمودة من رام الله لاجئاً لعمان، وكان يخشى أن يقوم الإسرائيليون بالقبض عليه وتصفيته. لكنّه بقي على اتصال مع القوى الوطنية في المدينة، وقد تلقى بتاريخ 10 أيلول (سبتمبر) 1967م، بصفته عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة رسالة مخطوطة باليد من لجنة رام الله الوطنية حول نفر يسعون بجد ونشاط لنشر فكرة إقامة دولة فلسطينية⁴¹. وتحدثت الرسالة عن مساعي بعض الفلسطينيين⁴² حول مشروع الدولة الفلسطينية هذه وذلك من قبل أشخاص في مدن نابلس والخليل ورام الله والقدس وغيرها، وذلك بدعوى أن الفلسطينيين تعرضوا للكثير من المآسي وأن الدول العربية لم تستطع حل مشاكلهم، وذكرت الرسالة أنّ هؤلاء نفر يسعون إلى التوجه إلى الأمم المتحدة لشرح قضيتهم ومطالبهم. تدعو الرسالة حمودة إلى إخبار الحكومة الأردنية والسفارات العربية في عمان بهذه المساعي وفضحها عبر الإذاعات في سبيل ردع أصحابها والقائمين عليها. وتشير الرسالة إلى تعامل بعض أصحاب هذه الدعاوى مع إسرائيل وتبرر رفض هذا المسعى كونه يتعارض مع مقررات القمة العربية ويشكل خيانة للقضية وجهود الدول العربية التي تسعى إلى تحرير فلسطين؛ وكونه يسعى إلى تأسيس دولة بلا مقومات تكون ولاية أمريكية جديدة وحليفة للاستعمار. وتضيف الرسالة أنّ هؤلاء يسعون إلى ضم بعض المناطق المجاورة للقدس إلى القدس بهدف تهويدها تحت مبررات العوامل الاقتصادية والسياحية.

اللجنة التنفيذية والخلاف مع الشقيري

لم تسر الأمور سيراً حسناً بين اللجنة التنفيذية وبين الشقيري، خصوصاً عقب الحرب، وذلك لقرارات الشقيري الفردية، ولتصريحاته غير المنضبطة، والتي أدت إلى اضطراب عدد من قادة جيش التحرير الفلسطيني الذين كانوا يعملون على ترتيب عمليات عسكرية ضد إسرائيل في

الضفة الغربية وداخل الأراضي المحتلة عام 1948م إلى الخروج باتجاه الأردن، بعد قيام إسرائيل بشنّ حملة مكثّفة في البحث عنهم عقب تصريحات للشقيري، كما أنّ تصريحاته ضد الحكومة الأردنية أدت إلى تخريب العلاقات بينها وبين المنظمة. وحسب حمّودة فإنّ تصريحات أحمد الشقيري كانت تأخذ مساحات واسعة في الصحف العربية المختلفة، وعبر أثير الإذاعات العربية، وكان لثئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يتفرد باتخاذ القرارات دون العودة إلى زملائه أعضاء اللجنة، وقال حمّودة إنّ الشقيري كان شخصاً مفوهاً، ومحامياً بارزاً ومتكلماً بارعاً ولبقاً، وكان يتمتع بقدرة كبيرة على انتقاء كلمات الإثارة، وكانت تصريحاته تثير من حوله الخلافات، وتسبب الإشكالات لمنظمة التحرير نفسها، علماً بأنه شخصية وطنية مرموقة ولكن له رؤية خاصة في العمل الوطني.

هذا الأسلوب المتفرد الذي كان ينتهجه الرئيس الشقيري جعلاًغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة يتكثرون ضد تفردّه وتصرّياته النارية. ويقول يحيى حمّودة، إنه ذات مرة "أنا وعبد الخالق يغمور وبهجت أبو غربية ونمر المصري دخلنا مع الشقيري في حوار مطول حول جدوى مثل هذه التصريحات التي لا تفيد القضية الفلسطينية، واختلفنا معه كثيراً، وكان هذا الخلاف مقدمة لكي نطلب منه تقديم استقالته والتّحّي عن رئاسة اللجنة التنفيذية وعن قيادة المنظمة". يقدّم عضو اللجنة التنفيذية بهجت أبو غربية رواية شبيهة لرواية حمّودة حول أسباب الخلاف مع الشقيري، وهو يعتقد أنّه لا يوجد أية قرائن تدل على تلاعب الشقيري بالقضية الفلسطينية أو الانحراف بها، ولكنّه لمس لدى الشقيري "نزعة للانفراد باتخاذ القرارات والتعامل مع أعضاء اللجنة التنفيذية كمستشارين أو مساعدين". كما أنّ الشقيري "لم يلتزم بإطلاع الأعضاء على مجريات العمل المشترك وأمور المنظمة المختلفة في جوانبها العسكرية والسياسية والإعلامية".⁴³ ويوضّح بهجت أبو غربية أنّ موضوع التنظيم الشعبي كان مصدراً للخلاف بين الشقيري وباقي الأعضاء الذين رأوا ضرورة قيام أطر شعبية تنظم الجماهير وتعبّر عنهم بينما كان الشقيري مكتفياً بالمجلس الوطني ومخاطبة الجماهير عبر الخطب والإذاعات.

بالإضافة لذلك يروي بهجت أبو غربية في مذكراته⁴⁴ تفاصيل أخرى مهمّة حول ما كان يجري داخل اللجنة التنفيذية، فيقول إنّ الشقيري رفض مقترحاً تقدم به هو شخصياً يقضي بإعادة تشكيل المجلس الوطني وتقليص عدد أعضائه، وقد اعتبر الشقيري الأمر استهدافاً شخصياً له يهدف إلى إزاحته عن رئاسة اللجنة التنفيذية. كذلك كان هناك مقترح تشكيل قوات التحرير الشعبية التي اختلفت في عملها وأماكن تواجدها المقترحة وطبيعة مهماتها المفترضة عن جيش التحرير وتم التواصل مع شخصيات في الداخل مثل بسام الشكعة وآل الفاهوم في الناصرة الذين تم التواصل معهم عن طريق الضابط خالد الفاهوم. وروى أبو غربية أنّ نمر المصري عضو اللجنة التنفيذية طرح عليه وعلى عدد من أعضاء اللجنة فكرة التخلص من وجود الشقيري في

رئاسة اللجنة إلا أن هذا الطرح قوبل بالرفض خاصة بعد موقف الشقيري الإيجابي في قمة الخرطوم التي عقدت بعد الحرب.

يضيف أبو غربية أنّ الشقيري كان يطالب بسرعة القيام بعمليات عسكرية ولو بسيطة وقليلة الأثر بينما رأى هو وآخرون ضرورة الانتظار حتى مرور الأشهر الثلاث التي حُطط لبدء العمليات العسكرية بعدها. وفي جلسة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عقدت في القاهرة في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1967 حصل الشقيري على قرار من اللجنة يفوضه بتثوير جيش التحرير الفلسطيني. كما أصدر بياناً يعلن فيه عن توحيد جميع منظمات العمل الفدائي وتشكيل مجلس أسماه (مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين)، حيث اعتبرت هذه الخطوة عملاً فريداً وهمياً أثار استهجان أعضاء اللجنة التنفيذية. كما نفت حركة فتح علمها بالأمر وعبرت عن عدم وجود صلة كفاحية بينها وبينه كما أكدت عدم ثقتها بشخصه وأعماله. وتضمن قرار الشقيري حل قيادة قوات التحرير الشعبية وتشكيل قيادة جديدة لها برئاسته والتركيز في عضويتها على ضباط جيش التحرير المناهضين للواء المدني.

بعدها عقدت جلسة للجنة التنفيذية في القاهرة حدثت فيها مشاحنات عديدة بين أعضاء اللجنة وتحديداً أبو غربية من جهة والشقيري من جهة أخرى. وتبعاً لذلك وبعد معرفة مواقف فتح والجهة الشعبية واتحاد طلبة فلسطين وقيادة جيش التحرير ومجلس إدارة الصندوق القومي وعدة جهات وشخصيات فلسطينية اتضح أن المذكورين يؤيدون أن يُطلب من الشقيري الاستقالة، وحدث هذا حسب أبي غربية دون استشارة أي نظام عربي. وتبعاً لهذا قرر أعضاء اللجنة إرسال وفد إلى القاهرة برئاسة نمر المصري يحمل رسالة من أعضاء اللجنة إلى الشقيري تطالبه بالاستقالة، وقد استقالته بعد أكثر من أسبوع.

حمّودة رئيساً لمنظمة التحرير

في خضم هذه الفردية من الشقيري وتغييبه لكامل أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، تنادى أعضاء اللجنة إلى اجتماع تدارسوا خلاله الأوضاع التي تمر بها المنظمة، وبدأت بعقد جلسة مشاورات ثلاثية بين أعضاء اللجنة المقيمين في عمان وهم «يحيى حمّودة وبهجت أبو غربية وعبد الخالق يغمور»، وبعد ذلك غادر بهجت إلى سوريا للتشاور مع الأعضاء المقيمين هناك وهم «نمر المصري والدكتور أسامة النقيب ويوسف عبد الرحيم واللواء وجيه المدني»، ونتج عن هذه المشاورات الاتفاق على ضرورة عقد اجتماع للجنة التنفيذية للاعتراض على قرارات وتصرفات الشقيري، وفعلاً تم عقد الاجتماع في القاهرة بحضور جميع أعضاء اللجنة التنفيذية وبرئاسة الشقيري، وكان الاجتماع صاخبا جداً، حيث ووجه الشقيري بنقد شديد من أغلبية أعضاء اللجنة

التنفيذية (سبعة أعضاء من بين 11 عضوا) اضطر على إثره إلى رفع الجلسة بعد أن أخرج مما ووجه به.

وبعد أن انفض الاجتماع وغادر أعضاء اللجنة القاهرة عائدين إلى أماكن إقامتهم، بدأوا يتشاورون فيما بينهم بكيفية معالجة الأمور حتى تستقيم منظمة التحرير الفلسطينية وتقوم بدورها الوطني والثوري الذي وجدت من أجله، واتفق الأعضاء السبعة على أن يرسلوا من بينهم وفدا برئاسة العضو نمر المصري إلى القاهرة لمقابلة الشقيري، ولتسليمه مذكرة موقعة من الأعضاء السبعة يطالبونه فيها بالاستقالة، و قد وصل الوفد إلى القاهرة وقابل الشقيري بتاريخ 14 كانون الأول (ديسمبر) 1967م، وقام نمر المصري بتسليم المذكرة باليد، وفي نفس الوقت عقد ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية «يحيى حمودة، وبهجت أبو غربية، وعبد الخالق يغمور» مؤتمرا صحافياً في مكتب المنظمة بالعاصمة اللبنانية بيروت، أعلنوا فيه عن مطالبتهم للشقيري بالاستقالة، وقاموا بتسليم الصحافيين نسخا عن المذكرة التي أرسلوها إلى الشقيري في القاهرة. واستمر الوضع أسبوعا كاملا دون أن يرد الشقيري على المذكرة، بل على العكس قام بتوجيه أوامره إلى إذاعة فلسطين التي تبث من القاهرة بالتهجم على أعضاء اللجنة التنفيذية الذين يطالبونه بالاستقالة، وعلى ضوء ذلك قرر أعضاء اللجنة التنفيذية السبعة الذهاب إلى القاهرة وعقد مؤتمر صحافي هناك ليعلنوا فيه تحية أحمد الشقيري عن رئاسة المنظمة، وفي صباح اليوم الذي سيشهد عقد المؤتمر الصحافي، وهو 24 كانون الأول (ديسمبر) 1967م، طلب الشقيري من أعضاء اللجنة التنفيذية عبر وسطاء أن يلغوا المؤتمر الصحافي وأنه سيجتمع هو معهم ليتقدم باستقالته، فطلبوا من الوسيط أن يرسل لهم الشقيري رسالة خطية بذلك فأرسل لهم خطيا يقول: أدعو إخواني أعضاء اللجنة التنفيذية لعقد اجتماع نبحث فيه أمر استقالتي فرفضوا هذا النص وطلبوا أن يكون النص... لعقد اجتماع أقدم فيه استقالتي ووافق الشقيري على ذلك النص، وتم إلغاء المؤتمر الصحافي.

عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا بكامل أعضائها، وتقدم الشقيري باستقالته المكتوبة، وعلى الفور قررت اللجنة التنفيذية بحضوره قبول الاستقالة وتوجيه الشكر له على جهوده. وقد أرسل الشقيري رسالة أخرى إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة يشعره فيها باستقالته من رئاسة المنظمة واستقالته بناء على ذلك من منصبه كمثل فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية. وعلى الفور اتخذت اللجنة التنفيذية قرارا باختيار المحامي يحيى حمودة رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلفا للشقيري، حيث كان حمودة أكبر الأعضاء سنا، ونقيا سابقا للمحامين الأردنيين، وتم إبلاغ جامعة الدول العربية بذلك لكي تعتبر حمودة ممثلا لفلسطين في إطار جامعة الدول العربية خلفا للشقيري. وأعدت اللجنة التنفيذية توزيع المسؤوليات القيادية فعينت نمر المصري رئيسا للدائرة السياسية، وبهجت أبو غربية رئيسا للدائرة

الإعلامية وناطقاً رسمياً باسم المنظمة، وعبد الخالق يغمور رئيساً لدائرة التنظيم الشعبي. وفي 1967/12/26 صرح الناطق باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمناسبة اختتام الدورة الحالية لاجتماعات المنظمة:

"[...] هذا وقابل السيد رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام لجامعة الدول العربية وسلمه كتاب استقالة السيد أحمد الشقيري من منصبه كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكتاباً آخر موجهاً لسيادة الأمين العام باستقالته من منصبه كممثل لفلسطين في مجلس جامعة الدول العربية كما سلمه كتاباً ثالثاً باعتماد السيد يحيى حمودة نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل لفلسطين لدى جامعة الدول العربية".⁴⁵

ردود الفعل على التغيير في قيادة المنظمة

الموقف المصري: حسب أبو غربية فقد لاقت خطوة إقالة الشقيري ردود فعل سلبية من الأردن وسوريا باعتبار أن الخطوة تعبر عن انحياز للسياسة المصرية. وبالمقابل لم تتعاون الحكومة المصرية مع التشكيلة الجديدة بدليل عدم اتاحة التقاء حمودة أو أعضاء اللجنة مع عبد الناصر طيلة فترة ولايتهم، وانفتاح مصر السريع والمباشر على فتح وقيادتها كممثل للكفاح المسلح الفلسطيني رغم ما يعتبره أبو غربية جراً من فتح لمصر لحرب عام 1967 دون تحضير أو استعداد كافٍ. وأكثر من هذا قدم عبد الناصر عرفات للسوفييت وشجعهم على تقديم الدعم السياسي والدعم المادي لفتح. وفي هذه الفترة تم نقل سرية عين جالوت من جيش التحرير من مصر إلى الأردن ووضعها تحت إمرة فتح لا اللجنة التنفيذية كما حصلت فتح في الفترة ذاتها على دعم مادي كبير من السعودية ودول الخليج. وفي محاولة لتجعل من نفسها بديلاً عن منظمة التحرير دعت فتح إلى مؤتمر في القاهرة دعت إليه أكثر من 14 منظمة من بينها منظمة التحرير التي لم تحضره، ينما ظل موقف المنظمات الأخرى وسطاً يميل إلى فتح أكثر من قيادة المنظمة.

وكان عبد الناصر قد التقى في أواسط أيلول (سبتمبر) 1967م بوفد من حركة فتح ضمّ كلاً من ياسر عرفات، وصلاح خلف، وخالد الحسن، وفاروق القدومي، وقد ربّ اللقاء محمد حسنين هيكل. طلب عبد الناصر من قادة فتح إشعال شرارة حرب عصابات في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، "وحين سأل عرفات عبد الناصر: 'ماذا عن منظمة التحرير؟' ردّ عبد الناصر 'هي لكم'.⁴⁶ لقد أنتج موقف عبد الناصر من المنظمة ومن دور فتح القادم خلافاً بين الأخيرين. فقد أخذت فتح تخطط للسيطرة على المنظمة.

الخلافاً مع فتح

كانت حركة فتح تعتقد منذ تأسيس م. ت. ف. سنة 1964 أنّها الأحقّ في السيطرة عليها، وقد عبّر خليل الوزير عن هذه الرغبة في كتابه البدايات.⁴⁷ وقد حضر المؤتمر الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس من فتح ياسر عرفات و خليل الوزير. وجدت فتح في استقالة الشقيري فرصة لتحقيق رغبتها، فتمتعت في 4 كانون الثاني (يناير) 1968 إلى تشكيل لجنة تحضيرية تضم جميع القوى الوطنية الفلسطينية لعقد مؤتمر وطني واسع وتم دعوة اثني عشر تنظيمياً بما فيها منظمة التحرير التي لم تحضره ودعا المؤتمر إلى تشكيل مجلس وطني جديد.⁴⁸ رفض حمودة التعليق في حديثه لمندوب صحيفة النهار البيروتي بتاريخ 1968/1/21 على حديث فتح الذي اعتبر اللجنة التنفيذية معزولة باستقالة رئيسها، واعتبار المجلس الوطني الفلسطيني صاحب الحق الوحيد في تعيين رئيس المنظمة. ودافع عن جيش التحرير الفلسطيني بعد هجمة فتح عليه والحديث عن قدرة هذا الجيش على التطور لقيادة الأعمال النضالية داخل فلسطين.

محاولة جسر الهوة معالأردن

كانت أول التغييرات في سياسة المنظمة إصلاح العلاقة مع الأردن، فقد انتهى القائم بأعمال رئيس اللجنة الجديدة وعضويتها بهجت أبو غربية وعبد الخالق يغمور بالملك حسين في 21 كانون الثاني (يناير) 1968،⁴⁹ وافتتحت مكتباً لها في عمان بناءً على دعوة الملك، وأبلغت اللجنة الملك أنها تنوي التركيز على العمل الفلسطيني ولا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية الأردنية. كما اجتمع حمودة في 25 شباط (فبراير) برئيس الحكومة الأردنية لتنسيق العلاقة بين الحكومة الأردنية والمنظمة. وفي خطوة تالية عملت اللجنة على جمع المجلس الوطني الفلسطيني، وعلى إجراء انتخابات في كل بلد لانتخاب ممثلين عن الشعب الفلسطيني للمجلس.

المجلس الوطني الرابع 10-17 تموز (يوليو) 1968م

عقد المجلس الوطني دورته الرابعة، في القاهرة، بين 10 و 17 تموز 1968م. وحضرها مائة عضو. وكانت موزعة كالتالي: 50 مقعداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، والصندوق القومي، والتنظيمات الطلابية والعمالية الفلسطينية، و 38 مقعداً للمكتب الدائم، وهو التجمع، الذي كانت تتزعمه فتح، و 10 مقاعد لـ"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، ومقعدان للمستقلين. واتخذ المجلس سلسلة قرارات، أهمها: حرية العمل الفدائي من جميع الأراضي العربية المجاورة لإسرائيل. وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة لقوات المنظمات الفدائية. وتكون منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولة عن توضيح الموقف للمقاتلين. ورفض قرار مجلس الأمن الرقم (242). وتدعيم جيش التحرير وتطويره وزيادة حجمه، على أن يكون "حر الإرادة والقيادة". والموافقة على مبدأ توحيد الضرائب المالية. والاتفاق على أن تصدر البيانات العسكرية عن جهة واحدة، مع ذكر الجهة التي اضطلعت بالعمل.

قرر المجلس الوطني تشكيل مكتب لشؤون الأراضي المحتلة، من ذوي الاختصاص في دائرة التنظيم الشعبي والمجلس العسكري؛ ويُمنح الإمكانات التي تمكنه من خدمة أهداف الثورة الفلسطينية. وتعديل المادة الرقم (14) من النظام الأساسي، لتتص على أن اللجنة التنفيذية تؤلّف من أحد عشر عضواً، بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني. وتعديل المادة الرقم (3) من النظام الأساسي، بما يسمح للمجلس الوطني بانتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية، الذين ينتخبون رئيسها؛ وكذلك، أقر المجتمعون انتخاب اللجنة التنفيذية من داخل المجلس الوطني. وتعديل المادة الرقم (22) من النظام الأساسي، بما يسمح بإنشاء جيش من أبناء فلسطين، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني؛ تكون له قيادة مستقلة، تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وتنفذ تعليماتها وقراراتها، الخاصة والعامة.

وقرر المجلس الوطني تغيير اسم الميثاق القومي الفلسطيني، ليصبح الميثاق الوطني الفلسطيني، كما اشترطت فتح، وقد أعد مشروع التعديل المحامي ابراهيم بكر عضو المجلس الوطني بالتعاون مع حركة فتح؛ وكان التغيير يستند إلى أنّ كلمة الوطني، تنصرف إلى الشعب العربي الفلسطيني، في حين أن كلمة القومي، تنصرف إلى الأمة العربية؛ والميثاق هو للشعب الفلسطيني، وليس لجميع الأمة العربية، وإن كانت فلسطين جزءاً من الأمة العربية. وقرر أعضاء المجلس الوطني إزالة النص على أن المنظمة، لن تمارس سيادتها على الضفة الغربية، وقطاع غزة ومنطقة الحمة من الميثاق القومي. ونص الميثاق الوطني المعدل، على أن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول، والأساس في تحرير وطنه؛ وهو يؤكد أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها؛ ويرفض كلّ أنواع التدخل والوصاية والتبعية. كما ينص على أن منظمة التحرير الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية، مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني، في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره، والعودة إليه، وممارسة حق تقرير مصيره في جميع الميادين، العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تطلبه قضية فلسطين، على الصعيدين: العربي والدولي. كما تم في المؤتمر تعديل خمسة عشر بنداً في النظام الأساسي؛ ورغم عدم تحقيق الوحدة الوطنية بشكل كامل وعدم إنجاز موضوع تطوير المنظمة فقد وضعت الأسس اللازمة باتجاه تحقيق إعادة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية. لقد كانت تعديلات الميثاق والنظام الأساسي انعكاساً لمستجدات الواقع الفلسطيني والعربي وإمساك المنظمات الفدائية بزمام المنظمة.⁵⁰ كما أجمع المؤتمر على رفض كلّ الحلول البديلة من تحرير فلسطين تحريراً كاملاً. ورفض كلّ المشروعات الرامية إلى القضاء على القضية الفلسطينية أو تدويلها. وعُدلت المادة المتعلقة باليهود الفلسطينيين، وهم "اليهود، الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين، حتى بدء الغزو الصهيوني لها، يعتبرون فلسطينيين".

حث المجلس الوطني على العمل الفدائي، في المادة الرقم (10) في الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل. وأكد على إستمراره وشموله، وحمايته؛ وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها، وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينها وبين الجماهير العربية؛ ضماناً لاستمرار الثورة استعارها وانتصارها.⁵¹

وتمّ في المؤتمر اختيار هيئة مكتب للمجلس الوطني تتكون من عبد المحسن القطان (مستقل) رئيساً والدكتور وديع حداد من الجبهة الشعبية ، وزهير محسن من الصاعقة ، نائبين للرئيس، وسليم الزعنون من فتح أميناً للسر ، حيث تم إقرار أن تكون مدة عمل المجلس الجديد سنتين اعتباراً من تاريخ 10-7-1968، وأقر في هذا المؤتمر تعديل الميثاق القومي الذي أصبح يعرف بالميثاق الوطني حيث أكد الميثاق الجديد على الثابت الوطنية وأهمية خط الكفاح المسلح وأهمية تمثيل القوى الفلسطينية المقاتلة في المنظمة.

وفي نهاية جلسات المجلس قدمت اللجنة التنفيذية برئاسة يحيى حمّودة استقالته إلا أن المنظمات أخفقت في الاتفاق على تشكيل لجنة جديدة ودعت المجلس إلى تجديد ولاية اللجنة التنفيذية المستقيلة على أن يكون من مهامها تشكيل مجلس وطني جديد خلال فترة أقصاها ستة أشهر مع بقاء المجلس قائماً حتى ينعقد المجلس الجديد وكانت اللجنة التنفيذية تتكون من يحيى حمّودة وعبد الخالق يغمور وبهجت أبو غربية وعبد المجيد شومان ونمر المصري ود. أسامة النقيب وخالد الفاهوم وحامد أبو ستة وجمال الصوراني واللواء وجيه المدني. حيث أعادت اللجنة انتخاب يحيى حمّودة رئيساً لها. حاولت فتح تعطيل المجلس وتعطيل تشكيل لجنة تنفيذية جديدة لأنها رأت أنها أصبحت أقلية وتم احتواؤها في المنظمة حسب ما يرى أبو غربية.⁵²

الخلاف مع الحكومة الأردنية

رغم اعتراف ملك الأردن بالقيادة الجديدة للمنظمة، إلا أنه لم يكن مرتاحاً لتنامي قوة ونفوذ المنظمات الفدائية، وقد تعرض الأردن لهجمات الانتقام الإسرائيلية في أعقاب عمليات الفدائيين ضدها. وفي 15 شباط (فبراير) 1968م وقعت اشتباكات عنيفة بين الجيش الأردني والقوات الإسرائيلية قصفت الأخيرة في أثناءها مخيم الكرامة للأجنيين الفلسطينيين في غور الأردن، مستخدمةً الدبابات والطائرات والمدفعية، فقتلت 20 جندياً أردنياً ومدنياً وجرحت 58 آخرين. وقد أدى هذا الحادث لقيام الجيش الأردني بتطويق منطقة الكرامة والمطالبة باستسلام جميع الفدائيين وتسليم أسلحتهم، ولكنّ تدخل قوى شعبية وسياسية حال دون تقاوم الأمر وأدى إلى حلّ الإشكال. جاءت بعد ذلك، وفي 21 آذار (مارس) 1968م معركة الكرامة، وقد بيّنت عمق التلاحم بين جنود وضباط الجيش الأردني وبين الفدائيين في مواجهة العدو الإسرائيلي، كما بيّنت

قدرة الصمود في المعركة على إلحاق الهزيمة بالعدو مهما تباين الفرق معه في القوة، ومهما مال الميزان لصالحه. إلا أن النظام الأردني لم يكن راضياً عن التقدم الكبير لقوى المقاومة الفلسطينية على الأرض الأردنية، وقد شرع باتخاذ خطوات على الأرض، مما أدبلصدامات مسلحة بين الجيش والفدائيين، ففي 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1968م جرت مواجهات واسعة في عمان بين الجيش الأردني من جهة والتنظيمات الفدائية وميليشيات المخيمات من جهة أخرى سقط فيها عدد من القتلى والجرحى من الجانبين فيما عرف بأزمة طهر دبلان. وقد تطورت الخلافات لاحقاً إلى حربٍ شرسة شنها النظام ضد الوجود الفدائي في الأردن في أيلول (سبتمبر) 1970، وما تبعها من تصفيات للفدائيين في أحراش جرش وعجلون، مما أدى إلى خروج المقاومة من الأردن والتوجه إلى لبنان.

الدورة الخامسة للمجلس الوطني (1-4 شباط (فبراير) 1969م) ودخول فتح والفدائيين للمنظمة

في أواخر عام 1968 بدأت مشاورات لإعادة تشكيل المجلس الوطني وكانت حركة فتح قد توسعت في هذه الفترة وانضم إليها عدد كبير من الشباب الفلسطيني المتحمس ، خصوصاً بعد معركة الكرامة، والتي اعتبرت نصراً مؤزراً لها، ورفعت من رصيدها في الشارعين الفلسطيني والعربي . ولما لم يكن بالإمكان اختيار أعضاء المجلس الوطني بالانتخاب الشعبي العام فقد كانت المحاصصة والتعيين هي البديل. وتم الاتفاق على نسبة 40% لفتح وأن تشارك في اختيار المستقلين. كان بهجت أبو غربية معارضاً لسيطرة فتح على منظمة التحرير لاعتقاده بأن ذلك يضر بالشعب الفلسطيني ويعيق انتصار قضيته.

وعلى إثر تحالف فتح والصاعقة ووضوح اتجاه فتح للحصول على الأغلبية في المجلس الوطني بعد تحالفها مع الصاعقة، استقال أبو غربية من اللجنة التنفيذية. وبعد ذلك بفترة قصيرة شكلت لجنة خاصة لاختيار أعضاء المجلس الوطني حيث حصلت فتح على 33 عضواً والشعبية على 12، والصاعقة على 12 وجيش التحرير على 6 والمستقلون على 42. إلا أن كلاً من الجبهة الشعبية وجيش التحرير رفضا المشاركة وتسمية الأعضاء.⁵³ انعقد المجلس في القاهرة وافتتحه الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وقررت اللجنة التنفيذية ضمّ ممثل عن حركة فتح لها. وفي شباط (فبراير) عام 1969 استقال يحيى حمودة من رئاسة اللجنة التنفيذية فانتخب ياسر عرفات (1969-2004) رئيساً لها، كما انتخب حمودة رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني.

ثالثاً: الفكر السياسي لم. ت. ف. في المرحلة الانتقالية وبرنامجهما العملي
الفكر السياسي

نشرت جريدة "النهار" اللبنانية في العدد (9850) المؤرخ في 4 كانون الثاني (يناير) 1968 تصريحاً منقولاً عن مجلة لوموند الفرنسية منسوباً ليحيى حمودة بوصفه رئيس المنظمة التحريرية الفلسطينية بالوكالة، جاء فيه أنّ حمودة دعا الإسرائيليين إلى التخلي عن الصهيونية والعيش مع العرب في ظل دولة فلسطينية عربية يهودية "حيث يكون لكل فئة حصتها حسب استحقاقها وحقوقها"، وأنّه دعا التقدميين العرب للعمل على تحرير المنطقة العربية "من دولة توسعية تقوم على المبادئ العنصرية والدينية". وذكرت النّهار نقلاً عن اللوموند أنّ حمودة أضاف بأنّه إذا رفض يهود إسرائيل التخلي عن الصهيونية "فعلينا أن نقسم فلسطين حسب العدالة والحق، ومن السخف أن نطلب من اليهود العودة إلى وطنهم الأصلي. إذا أرادوا البقاء في فلسطين بغير التخلي عن الصهيونية، فليحتلوا الأجزاء من فلسطين التي لم تكن مستقلة قبل 1948، وليردوا إلينا الأجزاء التي سلبوها... نحن شعب مطرود من وطنه لا يطالب إلا بالعودة ليعيش إلى جانب الذين جاءوا بعده إلى فلسطين".⁵⁴ وقد أصدر حمودة بياناً ي نفي فيه نفياً قاطعاً أنّ هذا دليل هذه الأقوال للجريدة الفرنسية، وأوضح في البيان فكره السياسي ورؤيته للصراع مع إسرائيل. وقد أكد أنّهم يزعج إلى مقاسمة أو اعتراف بحق لليهود أو لسواهم في فلسطين العربية التي هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي. وأن جميع تصريحاته مرتبطة بالميثاق الوطني الفلسطيني ومستمدة منه وفيها كل الإصرار على تحرير فلسطين كجزء من الوطن العربي. وقال إنّّه في جوابه على السؤال الذي طرح حول مصير اليهود في فلسطين، أجاب بأن "الصهيونية هي التي سمّت العلاقات بين العرب واليهود لأنها حركة فاشستية عرقية تعصبية مرتبطة بالاستعمار ارتباطاً عضوياً وأنّ إسرائيل 'أنشئت لتكون قاعدة استعمارية لإخضاع الوطن العربي للمصالح الاستعمارية، فإذا زالت هذه القاعدة لم تعد هنالك عقبة في سبيل أحلام السلام في المنطقة فليس بين العرب واليهود عداً عنصري أو ديني كما هو ثابت عبر التاريخ". وأكد حمودة قناعته أنّ فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وأن جميع ما طرأ عليها منذ صدور وعد بلفور سنة 1917 حتى الآن ليس إلا عدواناً مستمراً على الشعب العربي الفلسطيني كما أنّ هيئة الأمم لم تكن تملك حق إنشاء دولة إسرائيل في وطن الشعب العربي الفلسطيني، وسيظل الشعب العربي الفلسطيني ومن ورائه قوى وإمكانات الشعوب العربية يناضل ويكافح إلى أن يتم تحرير فلسطين بكاملها. " كما أوضح حمودة في بيانه رفض الشعب الفلسطيني "أن تصبح قضيتنا الفلسطينية، قضية الشعب العربي الفلسطيني وقضية العرب أجمعين، قضية لاجئين، بل هي قضية وطن اغتصب. " وقال إنّ الشعب سرعان ما كفاح بكافة الأساليب لاستعادة الوطن لأصحابه الشرعيين، "ونحن على ثقة بأن جميع قوى الخير والسلام ستناصرنا في هذا السبيل، لما تنطوي عليه قضيتنا من عدالة طبيعية، ووجه العدالة هذا لا يمكن التشكك فيه فهو مطالبة شعب برمته، وكفاحه بكل الوسائل للعودة إلى وطنه الذي أبعد عنه بعملية الغزو الصهيوني الاستعماري المنظم ليعيش فيه كبقية

شعوب العالم آمننا مطمئنا وفقا لمبدأ حق تقرير المصير وحق الشعوب في العيش في أوطانها بأمن وسلام. " وقال حمّودة إن "أيّ حل يتجاهل هذه الحقائق البديهية لن يكتب له النجاح وسيواصل الشعب العربي الفلسطيني نضاله إلى النهاية إلى أن يحقق النصر، وهو على يقين بأن جميع الشعوب والقوى الخيرة المحبة للسلام والحرية سوف تقف إلى جانبه.⁵⁵ وفي لقاء مع مجلة آخر ساعة المصرية⁵⁶ رأى حمّودة وجوب تدعيم وحدة النضال الشعبي الفلسطيني وتنظيم العمل العسكري والسياسي للمنظمات الفلسطينية لدعم الحرب الشعبية الشاملة.

وفرق حمّودة في اللقاء بين مرحلتين من عمل المنظمة، مرحلة ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) عام 1967 ومرحلة ما بعدها. أي أن وسائل دفع القضية الفلسطينية والتأثير على مساراتها إيجابياً قد اختلفت باختلاف سخونة المواجهة مع العدو. وبحسب حمّودة لم تتسرع المنظمة في القيام بأي عمل منفرد قد يعني جر الدول العربية إلى مواجهة غير مستعدة لها في المرحلة السابقة كونها كانت ملتزمة بالخطة العربية الموحدة وواجهة للنضال العربي الموحد. اعترف حمّودة في اللقاء بتقليدية تشكيل جيش التحرير وإخراجه إلى الجمهور بالصورة التي خرج بها، لكنه يعتبر أن ذلك لم يكن من عمل المنظمة ومسؤوليتها وحدها إنما هو جزء من الخطة العربية العامة للتعامل مع الوضع القائم والتزام إيجابي بهذه الخطة بما يضمن تحقيق نتائج إيجابية للعرب جميعاً. ورأى حمّودة أن المنظمة كانت تعمل طوال الفترة الماضية لإنشاء الكيان المسلح أو الصيغة العسكرية للعمل الشعبي وكان تشكيل جيش التحرير مجرد نقطة البداية. كما رأى أن جيش التحرير تقاجاً بالظروف التي وجد نفسه فيها أثناء الحرب لكنه قاتل ببسالة خاصة في غزة.

كما تحدث عن ضرورة توحيد كل الطاقات الفلسطينية والعربية وتوحيد النضال الفلسطيني السياسي والعسكري، في إطار عام من إدراك البعد القومي العربي للقضية الفلسطينية الذي يقف خلف الجهد الفلسطيني التحرري ويدعمه. كما يؤكد أن عدوان عام 1967 وضع الشعوب العربية في مصر وسوريا والأردن في إطار الدفاع عن النفس بعد أن هوجمت واحتلت أراضيها. وقد أكد حمّودة أن قضية فلسطين ليست قضية لاجئين إطلاقاً. وأن كل بحث في شكل الحكم أو صيغة الدولة سابق لأوانه ولا يجوز طرحه في هذه الظروف.

وفي 21 كانون الثاني (يناير) 1968م تحدث يحيى حمّودة رئيس منظمة التحرير بالوكالة لمندوب صحيفة النهار البيروتية عارضاً أطروحات ورؤى م. ت. ف. حول القضية الفلسطينية، ومن أبرز ما ورد في هذا اللقاء:

- التأكيد على ضرورة توحيد صف المنظمات الفلسطينية داخل الكيان الفلسطيني (منظمة التحرير)، ومواجهة الاستعمار الذي يعمل دوماً على تفريق الصف، وهذا التوحيد ليس

لتكثيف العمل والنضال المسلح فقط وإنما لإيجاد التنسيق والتعاون والوحدة في الأهداف، "حتى يكون النضال هادفاً مدروساً مجدياً، وأن يتصاعد حتى يصبح حرباً عربية شعبية شاملة".

- التأكيد على أن للقضية الفلسطينية وجهين الأول أنها قضية فلسطينية لذا واجب على الشعب الفلسطيني أن يكون في طليعة النضال، والثاني أنها عربية على اعتبار فلسطين جزءاً من العالم العربي ووجود إسرائيل خطر على هذا العالم. وبالتالي يجب عدم السماح بالنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية قطرية.
- إعطاء وعد بلفور لأسرة مالية دلالة على التعاون الطبيعي بين الصهيونية والاستعمار، وأنه أعطي بثمن معلوم لا بناء على موجهات دينية توراتية. وما بني على باطل فهو باطل والحق لا يضيع بتقادم الزمن.⁵⁷

وصف حمّودة في مقالة خطّها حول القضية الفلسطينية عام 1969 التدخل العربي الرسمي بأنه جزء من التآمر الاستعماري الصهيوني وإن كان ظاهره النصر والنجدة وهذا الأمر يمتد من ثورة 1936 ومؤتمر لندن 1939 والانتقال من الصمود إلى الاستسلام من خلال قرار التقسيم والاستمرار في حالة التشردم وانقسام المنظمات الفلسطينية العاملة على نفسها بشكل مستمر وارتباطها بالأنظمة العربية المختلفة وسوق الفلسطينيين إلى مؤتمر جنيف. وبالمقابل كانت قرارات المجلس الوطني وأبرزها عام 1968 وهي قرارات ترفض بحزم كل حل لا يعيد فلسطين حرة عربية ويقضي على الحركة الصهيونية. وفي مقالٍ آخر غير مؤرخ خطه يحيى حمّودة تحت عنوان "أين تقف الآن القضية الفلسطينية" تحدث حمّودة عن بدء النضال الوطني الفلسطيني منذ وعد بلفور عام 1917 وكيف أن إنهاء الانتداب البريطاني عام 1948 والكتاب الأبيض لعام 1939 كانا شكلاً من أشكال انتصار الإرادة العربية الفلسطينية باتجاه إحقاق الحق العربي الفلسطيني الذي لم يكن يحيط به من خلل سوى أن التنفيذ بقي بيد حكومة الانتداب المتحيزة بدورها للحركة الصهيونية وأطماعها.

كما يرصد الارتقاء الصهيوني بعد الحرب العامية الثانية في أحضان ما يسميه بالاستعمار الأمريكي الحديث الذي أصبح بديلاً عن الدور البريطاني بعد تراجع الأخير وتدني مكانته الدولية بعد الحرب. وقد ترافقت هذه الحالة مع الانقسام الحاصل ما بين الأقطار العربية والتنافس على زعامة المنطقة مع خضوعها جميعها للاستعمار ظاهراً وباطناً ومنع الشعوب من القيام بدورها تجاه فلسطين وإيهامها بأنها قامت بالدور وسدت الفراغ ونزلت إلى ميدان القتال بكامل قوتها. يتحدث عن دور الأنظمة العربية فيما يتعلق بقضية فلسطين وكيف حاولوا إنقاذها فإذا بهم يقدمونها للصهاينة وحلفائهم على طبق من ذهب بعد الموافقة على القرار 242 والتي يصفها بالخيانة العظمى. والأسوأ أنهم يقدمون على الموافقة على الحل السلمي دون وجل أو تردد وتحت

شعار المطالبة بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني التي أفرغت من محتواها بعد الاعتراف بالقرار المذكور.

ويرى أن هذه الأنظمة تقوم بهذا الدور وتمارس هذا السلوك بعد أن اغتصبت حكم شعوبها اغتصاباً وأن طاقات هذه الشعوب لا بد أن تتطلق يوماً ما ضمن المجريات الطبيعية لتطور الأمور لتضع حداً لهذه الأنظمة التي طالما قيدت مساعي الشعوب نحو التحرك في سبيل تحرير فلسطين.

اعتزال العمل السياسي

في العام 1974 رأى حمّودة بأن المنظمة أصبحت أداة في أيدي الدول العربية الرجعية، كما رأى أن المال العربي استمال المنظمة واستوعب قيادتها. وقد اختلف بالرأي مع ياسر عرفات حول التوجهات السياسية الجوهرية للمنظمة، واعتبر حمّودة أنّ المنظمة خرجت عن خطّها الأساسي فاستقال من عضوية المجلس الوطني الفلسطيني محتجاً، واعتزل الحياة السياسية، ورفض عروضاً عديدة للمشاركة في وزارات أردنية مختلفة، وبقي يمارس مهنة المحاماة في عمان حتى أكتوبر عام 1985 حيث تقاعد. وعاش في منزلة بعمّان حتى وافاه الأجل هناك في 16 حزيران (يونيو) 2006، رحمه الله رحمة واسعة.

الهوامش

¹ يعتمد هذا القسم على مقابلتين أجراهما الكاتب مع يحيى حمّودة في منزله بعمّان خلال تموز (يوليو) من العام 1984م وأيلول (سبتمبر) من العام 1985م، وعلى معلومات زوّدها الكاتب الابن الأكبر للمرحوم، الدكتور إسماعيل، فله جزيل الشكر والعرفان. كما تعتمد على مقابلات صحافية أجريت مع حمّودة ونشرتها الصحف الأردنية، وسيشار لهذه المقابلات حين الاقتباس منها.

² لفتا من كبريات قرى القدس وأراضيها تحيط بالقدس من الجهتين الشمالية والغربية، وتقع في منتصف الطريق بين شعفاط ودير ياسين، بلغت مساحة أراضيها 8743 دونماً في عهد الانتداب البريطاني، وبلغ عدد سكانها سنة 1945 2550 نسمة. وقد احتلت عام 1948 بعد هجوم قام به اليهود عليها، ولم يبق فيها من أهلها أحد. أقيمت مكانها مستوطنة مي نفتوح اليهودية، وعلى أراضيها أقيمت أيضاً "كنيست" العدو الإسرائيلي. راجع، الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، القسم الثاني - الجزء الثامن، طبعة دار الهدى، كفر قرع، د. ت. ص. 102-104؛ وعبد الهادي، لبنى، وكناعنة، شريف، القرى الفلسطينية المدمرة رقم 12 لفتا، مركز أبحاث جامعة بيرزيت، بيرزيت، 1991.

³ حسب التقسيم العشائري في فلسطين إلى قيس ويمن كانت قبيلة بني مالك من القبائل اليمينية وكانت تضم 64 قرية وكان رؤساؤها في قرية العنب - أبو غوش.

⁴ الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1918-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986، ص. 849.

⁵ من الهتافات التي انتشرت آنذاك وكان حمودة يتذكرها:

أنت سورياً بلادي أنت عنوان الفخامه
كل من يأتيك يوماً طامعاً يلقي حمامه

وكذلك

افتحوا لنا الصدور واكتبوا على القبور
من هنا كان المرور لرجال العرب
الحماية الوصاية كلها معنى الأسر
وعلى العيش بذل أبداً لا نصطبر

وكذلك

سائلوا عتاً العصور الأولا يوم فقنا الناس مجدداً وعلی

سائلوا الشام ومصر والعراق وسواها سائلوا السبع الطباق

ومن الشعراء الذين كان لهم باع طويل في تأليف مثل هذه الأناشيد الحماسية الأستاذ راضي عبد الهادي.

⁶ والتي أصبحت فيما بعد "الكلية العربية" وتخرج منها العديد من شخصيات فلسطين والأردن المرموقين.

⁷ حيث كان زميله وصديقه فيها الأستاذ واصف جوهرية وكان في غاية الظرف وخفة الظل حسب وصف حمودة.

⁸ داودية، محمد، مقابلة مع يحيى حمودة، صحيفة الشعب بتاريخ 11 تشرين أول (أكتوبر) 1987، ص. 11.

⁹ حول بعض التفاصيل راجع عبد الهادي وكناعنة، مصدر سبق ذكره، ص. 27-28.

¹⁰ مجاهد عربي سوري ولد في حماة سنة 1889م. تخرج في الكلية الحربية في إسطنبول سنة 1907م، وشارك في حرب البلقان. كان من كبار قادة الثورة العربية الكبرى من جماعة الضباط العرب الأحرار ومن ثم حزب العهد بقيادة الفريق عزيز المصري للمطالبة بحق العرب في الحرية والاستقلال التام والسيادة الذاتية على أراضيهم.

إضافة إلى كونه ضابطاً في الجيش العربي، التحق بثورة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين وبعدها بثورة إبراهيم هنانو في أفضية حلب ضد العدوان الفرنسي. غادر بعدها إلى عمان وعين برتبة عقيد في الجيش الأردني

ولكنه استقال حين طلب منه المشاركة في قتال جيش الملك عبد العزيز بن سعود في الحجاز. انضم إلى الثورة

في فلسطين سنة 1936 وكان مساعده المجاهد عبد القادر الحسيني، استشهد في معركة الخضر في 6 تشرين

الأول (أكتوبر) 1936، وجرح الحسيني في نفس المعركة. يعتبره الحزب السوري القومي الاجتماعي أول

شهادته في الدفاع عن فلسطين. له مذكرات منشورة تحت عنوان صفحة من الأيام الحمراء، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، بيروت، 1988.

¹¹ داودية، مصدر سبق ذكره.

¹² راجع: النجار، عايدة، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900-1948، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، 2005، ص. 262، والكاتبة ابنة عيوش حمودة، أخت يحيى حمودة.

¹³ المصدر نفسه، ص. 265.

- ¹⁴ كان دروزة وقتها ممنوعاً من الرجوع إلى فلسطين بعد عودة الثورة واغتيال حاكم لواء الجليل أندروز ، وكان يشغل منصب المدير العام للأوقاف الإسلامية بالقدس، وقد غادر لدمشق لحضور مؤتمر بلودان، ولم يتمكن من الرجوع بعد المؤتمر، وبقي في المنفى إلى أن توفي بدمشق في 26 تموز (يوليو) 1984م.
- ¹⁵ دروزة، محمد عزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، المجلد الثالث، ص. 71.
- ¹⁶ النجار، عابدة، **مصدر سبق ذكره**، ص. 273.
- ¹⁷ **المصدر نفسه**، ص. 265.
- ¹⁸ الرسالة في عهدة الكاتب وهي من مجموعة أوراق أحمد عبد القادر عشاير المحفوظة عند أبنائه في منزل العائلة بسفارين.
- ¹⁹ مقابلة الكاتب مع د. حازم نسيبة في منزله بعمّان في نيسان (إبريل) 2012م، أيضاً كلمة رثاء نشرها نسيبة بعد وفاة حمّودة في الدستور الأردنية.
- ²⁰ نسيبة، حازم زكي، **ذكريات مقدسية، سير ذاتية**، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2010، ص. 140؛ أيضاً كتابه: **تاريخ الأردن السياسي المعاصراً بين عامي 1952-1967 م**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1992، ص. 84.
- ²¹ النجار، عابدة، **مصدر سبق ذكره**، هامش ص. 265، ومعلومات من إسماعيل يحيى حمّودة.
- ²² **مجلة الجديد**، "من هو يحيى حمّودة" العدد 77، السنة الثانية، الجمعة 5 كانون الثاني (يناير) 1968. ص 20-22.
- ²³ نقارة، حنا، **مذكرات محام فلسطيني، حنا ديب نقارة محامي الأرض والشعب** ، تحرير عطا الله سعيد قبطي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011، ص. 107-109.
- ²⁴ **المصدر نفسه**، ص. 109.
- ²⁵ داودية، **مصدر سبق ذكره**.
- ²⁶ النجار، **مصدر سبق ذكره**، ص. 333.
- ²⁷ راجع العارف، عارف، **النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود** ، الجزء الأول، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2012، ص. 72-73.
- ²⁸ **المصدر نفسه**، ص. 462.
- ²⁹ كشف بأسماء خمسة وعشرين شخصاً استلموا بنادق أمريكية وتسعة آخرين استلموا بنادق إيطالية وألمانية، وملحق بالكشف اسم آخر بتاريخ 12-6-1948. وتتص الوثيقة على ما يلي: "نحن الموقعين بذيله أدناه نقر ونعترف بأننا قد تسلمنا من السيد يحيى حمّودة كل واحد منا بندقية أمريكية مبنياً رقمها بجانب اسم كل واحد منا ونحن نعترف بأنها ملك السيد يحيى حمّودة الخاص وتتعهد بالمحافظة عليها وأن نستعملها فقط في الجهاد في سبيل الوطن ونعاهد الله على ذلك وقد تسلم كل واحد منا ذخيرة ثمانين طلقة نتعهد بأن لا نستعملها في غير الجهاد. 1948-5-29".
- ³⁰ د. موسى الحسيني هو الذي دبّر عملية اغتيال الملك عبد الله في المسجد الأقصى في 20 تموز (يوليو) 1951م، وقد أعدم بعد محاكمته في أيلول من ذات العام، وكان حمّودة هو الذي تولّى الدفاع عنه.
- ³¹ عبد الهادي، مهدي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية! 1934-1974**، المكتبة العصرية، صيدا، 1975، ص. 187-188.

³²يشير بهجت أبو غربية من خلال مذكراته بأن مؤتمر عروبة القدس كان برعاية بريطانية وبحضور مساعد القنصل البريطاني في القدس برفقة موظف عربي يعمل بالقنصلية "يعرفونه بأنه من رجال المخابرات البريطانية"، بالإضافة لوجود تنسيق لمشاركة وفد يمثل القدس في مؤتمر أريحا. في حين أن عبد الله التل يشير لتنظيم أهالي القدس لمؤتمر "عروبة القدس" ولا يشير لمشاركة بهجت أبو غربية بالمؤتمر، كما يصف التل مؤتمر أريحا بالمزيف.

³³ عبد الهادي، مهدي، مصدر سبق ذكره، ص. 154-156؛ وص. 163-164.

³⁴ نسبية، تاريخ الأردن السياسي، مصدر سبق ذكره، ص. 85-86.

³⁵ درس الطب في دمشق في أوائل الثلاثينات، وعمل طبيباً في عمان في أوائل الأربعينات، كما عمل في سورية أيضاً لبعض الوقت، وشارك في الحركة الوطنية الأردنية معارضا إلى جانب الدكتور صبحي أبوغنيمة، وقد اعتقل عام 1947، ولكن وزير الداخلية عبد المهدي الشمالي عمل على إطلاق سراحه بسرعة، واستقبله في مكتبه ونصحه بعدم ممارسة السياسة، ثم اعتقل بعد شهر قليلة، وأطلق سراحه مرة أخرى بعد مقابلة مع الملك عبد الله الأول. غادر إلى دمشق، ثم عاد إلى عمان بعد فترة قصيرة بترتيب ووساطة من الوجهاء السوريين الأردنيين، وقابل الملك عبد الله الأول. كان عبد الرحمن شقير أول من ترأس جبهة وطنية ضمت الشيوعيين والقوميين الوطنيين الأردنيين. وكان شقير واحداً من المؤمنين بالعمل الجبهوي وتكتل القوى الشعبية، وكان اشتراكياً بتفكيره تحمل الكثير ولم يتخل في أي يوم عن هذا الفكر. كان خصماً صاحب كلمة جريئة، أحبه البسطاء والمتقنون واعتبروه أباً لهم. حمل مؤلفه "في ربي عمان" تذكيراته وتجربته الطويلة في العمل النضالي. توفي في 2 كانون الثاني (يناير) 2006 بعمان. وله أيضاً من قاسيون إلى ربة عمون... رحلة العمر»، وديوان أشعار، وكتاب "خمائل من أشعار ومقالات" جمعها قبل وفاته. نقلاً عن ويكيبيديا الموسوعة الحرة، بتصرف؛ وعن الموقع الإلكتروني: <http://www.alrai.com/article/10781.html>.

³⁶ ولد أوائل كانون الثاني (يناير) من سنة 1908 في قرية تلغيت، قضاء نابلس، درس في مدرسة القرية، وفي مدرسة النجاح بنابلس، ثم درس في الكلية العربية بالقدس وتخرج فيها أخريات سنة 1928، وفي أوائل العام التالي عين مدرساً في جنين، وتقل في وظائف تعليمية في نابلس. شارك في الحياة السياسية وانتخب عضواً في مجلس النواب الأردني في انتخابات عام 1951، وبقي عضواً في المجلس لنجاحه في كل الدورات الانتخابية، وقد اتهم بأنه شيوعي، رغم علاقته الجدية بالملك حسين، وولائه له. راجع عن حياته كتابه **تذكريات**، مطبعة رفيدي، عمان، 1985.

³⁷ هو ابن المناضل الفتاوي المعروف شحدة علي، والذي كان من قادة إحدى فصائل ثورة 1936، وكان من العاملين مع عبد القادر الحسيني خلال الثورة ومن المنضوين تحت قيادته، وسمي في القرية شيخ الثوار. راجع عنه: عبد الهادي، لبنى، وكناعنة، شريف، مصدر سبق ذكره، ص. 30-32.

³⁸ البرغوثي، عمر الصالح، **يوميات 1964**، مخطوطة ومحفوطة عند حفيدته رشا البرغوثي.

³⁹ بهجت عليان عبد العزيز عليان أبو غربية (1916 - 26 كانون الثاني (يناير) 2012م) ولد في بلدة خان يونس عام 1916م، وأصله من مدينة الخليل، أمضى معظم حياته في القدس. اشترك في جميع مراحل النضال الفلسطيني المسلح، خصوصاً ثورة (1936-1939م) وحرب (1947-1949م)، حيث كان أحد قادة جيش الجهاد المقدس، وخاض معارك كثيرة منها معركة القسطل التي استشهد فيها القائد عبد القادر الحسيني، كما

جرح عدة مرات، ودخل السجون والمعتقلات. انضم عام 1949 إلى حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، وانتخب عضواً في القيادة القطرية (1951-1959) وقاد النضال السري للحزب (1957-1960). شارك بدور أساسي أيضاً في تأسيس قوات التحرير الشعبية. انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة ثلاث مرات قبل أن يتخلى عن عضوية اللجنة التنفيذية، وكان عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1964 حتى عام 1991، حين استقال احتجاجاً على قبول المنظمة بقرار مجلس الأمن رقم 242 والاعتراف بدولة العدو. صدر له عام 1993 القسم الأول من مذكراته "في خضم النضال العربي الفلسطيني" وفي عام 2004 صدر له الجزء الثاني من مذكراته "من النكبة إلى الانتفاضة"، توفي في عمان يوم الخميس 26 كانون الثاني (يناير) 2012م.

وفيما يلي لمحة سريعة عن حياة المناضل بهجت أبو غربية:

- أنهى تعليمه في المدرسة الرشيدية الثانوية بالقدس.
- أمضى معظم حياته في القدس.
- اشتغل في التعليم في الكلية الإبراهيمية بالقدس سنوات 36 - 57.
- عمل في الصحافة عام 1937م وكيلاً ومراسلاً لجريدة (الجامعة الإسلامية) في القدس.
- شارك في انتفاضة فلسطين عام 1933م.
- شارك بالسلاح في ثورة 1936 - 1939.
- سُجِنَ عدة مرات في عهد الانتداب البريطاني.
- انتسب إلى الحزب العربي الفلسطيني 1946 - 1949.
- شارك بالسلاح في حرب 1947 - 1949 في قيادة جيش الجهاد المقدس جرح خلالها في القدس (8) مرات وشارك في معركة القسطل التي استشهد فيها القائد عبد القادر الحسيني.
- انتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي 1949 - 1959 وانتخب عضواً في القيادة القطرية للحزب في الأردن.
- اعتقل وسجن في الخمسينات عدة مرات في الأردن.
- اختفى في الأردن 1957 - 1959 ضمن القيادة القطرية السرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.
- سجن في الأردن 1960 - 1962 بنفس الزنزانة مع قاسم الناصر وأُفْرِجَ عنه ضمن عفو عام.
- عضو هيئة إدارية - لنقابة عمال الفنادق في القدس 1962 - 1963.
- عضو في اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964 - 1965.
- عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير 1967-1969.
- عضو في قيادة الكفاح المسلح بعمّان (العمل الفدائي) 1968-1971.
- عضو في قيادة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني 1968-1991.
- عضو في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1991 واستقال بسبب موافقة المجلس الوطني الفلسطيني عام (1991) على قرار (242) الذي يعترف بدولة العدو وموافقة المجلس الوطني على الدخول في مفاوضات مع اليهود.
- عضو في التجمع القومي العربي الديمقراطي في الأردن عام 1990-1992.

- ترأس اللجنة العربية الأردنية لمجابهة الإذعان والتطبيع 1993 – 1995.
- عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع.

⁴⁰ أبو غربية، بهجت، من مذكرات المناضل بهجت أبوغربية، من النكبة إلى الانتفاضة (1949-2000)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 318-321.

⁴¹ الرسالة في عهدة الكاتب.

⁴² منهم المحامي عزيز شحادة والطبيب حمدي التاجي الفاروقي.

⁴³ أبو غربية، ص. 280.

⁴⁴ أبو غربية، مصدر سبق ذكره، ص. 335-343.

⁴⁵ وثائق 1967، ص 1026-1027.

⁴⁶ ياسين، عبد القادر، عُمر في المنفى، مذكرات عبد القادر ياسين ، الدار الوطنية الجديدة، دمشق، 2009، ص. 73.

⁴⁷ يقول أبو جهاد: "لا نخفي على أحد القول أنه منذ اللحظة الأولى لنشوء منظمة التحرير الفلسطينية على يد الأطراف العربية الحاكمة كنا لا نعتبرها إلا محاولة لقطع الطريق على الإرهابات الثورية التي يحبل بها الشارع الفلسطيني بعد سكوت وضم وإلحاق زاد على ستة عشر عاماً ولا نخفي على أحد القول أنه رغم تقييمنا لهذه المنظمة ولدورها الخفي إلا أننا اعتبرنا أنها إطار رسمي يحوز شرعية عربية ولا بد لنا من الاحتفاظ به مع الحرص على اقتحامه والسيطرة عليه (التوكيد مضاف). "مقتبس في أبو عمرو، زياد، خليلالوزير "أبو جهاد"، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله وعمّان، 2013، ص. 40.

⁴⁸ ناجي علوش، فكر حركة المقاومة الفلسطينية (1948-1987) نظرة عامة. لجنة تراث بيرزيت، الطبعة الأولى، 1993.

⁴⁹ الدجاني، برهان (رئيس تحرير)، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971، ص. 113؛ اليوميات الفلسطينية، المجلد الثامن، 1968، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

⁵⁰ عبد الرحمن، أسعد، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مساراتها، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص. 137-141.

⁵¹ راجع الموقع:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3745>

⁵² أبو غربية، مصدر سبق ذكره، ص. 344-359.

⁵³ أبو غربية، المصدر نفسه، ص. 368-373.

⁵⁴ الدجاني، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1968، مصدر سبق ذكره، ص. 62.

⁵⁵ وثائق القضية الفلسطينية 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 449-451. نقلاً عن جريدة

الدفاع، العدد 9629، الجمعة 5 كانون الثاني (يناير) 1968 م، الموافق 6 شوال 1387 هـ.

⁵⁶ آخر ساعة، العدد 1743، كانون الثاني (يناير) 1968، ص. 11.

⁵⁷ ص 52، وثائق 1968.

مصادر الدراسة

أبو عمرو، زياد، خليلالوزير "أبو جهاد"، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله وعمّان، 2013.

أبو غربية، بهجت، من مذكرات المناضل بهجت أبوغربية، من النكبة إلى الانتفاضة (1949-2000). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2004.

البرغوثي، عمر الصالح، يوميات 1964، مخطوطة، محفوظة عند حفيدته رشا البرغوثي.

الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1918-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986.

داودية، محمد، مقابلة مع يحيى حمودة، صحيفة الشعب، عمان، 11 تشرين أول (أكتوبر) 1987.

الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، القسم الثاني - الجزء الثامن، طبعة دار الهدى، كفر قرع، د. ت.

الدجاني، برهان (رئيس تحرير)، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1970.

_____، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971.

_____، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1969، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1972.

دروزة، محمد عزة، مذكرات محمد عزة دروزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، المجلد الثالث.

الصالح، عبد القادر، نكريات، مطبعة رفيدي، عمان، 1985.

صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 - 1993، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.

عبد الرحمن، أسعد، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مساراتها، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987.

العارف، عارف، النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، الجزء الأول، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2012.

عبد الهادي، لبنى، وكناعنة، شريف، القرى الفلسطينية المدمرة رقم 12 لفتا، مركز أبحاث جامعة بيرزيت، بيرزيت، 1991.

عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية! 1934-1974، المكتبة العصرية، صيدا، 1975.

مجلة الجديد، "من هو يحيى حمودة" العدد 77، السنة الثانية، الجمعة 5 كانون الثاني (يناير) 1968، ص 20-22.

نسيبة، حازم زكي، تاريخ الأردن السياسي المعاصرا بين عامي 1952-1967 م ، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1992.

_____، ذكريات مقدسية، سيرة ذاتية، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2010.

ناجي علوش، فكر حركة المقاومة الفلسطينية (1948-1987) نظرة عامة. لجنة تراث بيرزيت، الطبعة الأولى، 1993.

النجار، عابدة، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900-1948، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.

نقارة، حنا، مذكرات محام فلسطيني، حنا ديب نقارة محامي الأرض والشعب، تحرير عطا الله سعيد قبطي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011.

ياسين، عبد القادر، عُمر في المنفى، مذكرات عبد القادر ياسين، الدار الوطنية الجديدة، دمشق، 2009.

منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث، اليوميات الفلسطينية، المجلدان الثامن والتاسع، مركز الأبحاث، بيروت.